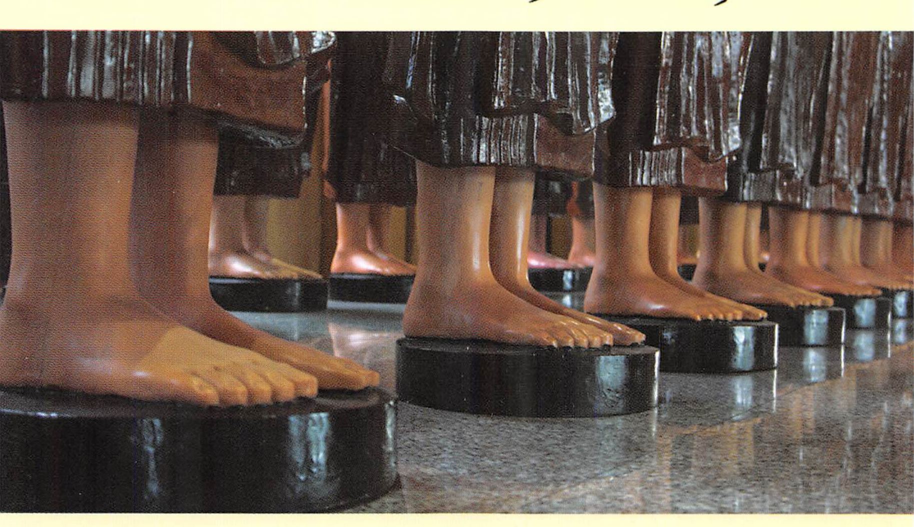


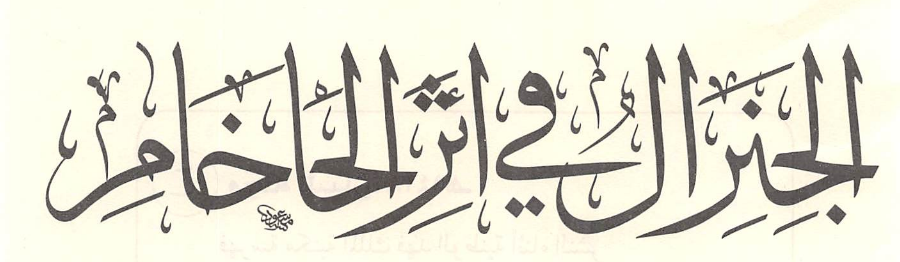
الجنرال في أثر الحاخام

تغلغل المتدينين في الجيش الصهيوني.. معطيات وتداعيات



د. صالح بن محمد النعامي

buhooth@albayan.co.uk



تغلغل المتدينين في الجيش الصهيوني معطيات وتداعيات

تأليف

د. صالح بن محمد النعامي

ح مجلة البيان، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النعامي، صالح محمد

الجنرال في أثر الحاخام تغلغل المتدينين في الجيش الصهيوني معطيات وتداعيات.

د. صالح محمد النعامي - الرياض، ١٤٣٨هـ

١٢٤ ص؛ ١٤× ٢١ سم

ردمك: ١ - ٠٧ - ٨١٩١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ - الدين والدولة ٢ - الدين والسياسة أ. العنوان

ديوي ٣٢٢,١٠٩٥٦٩ ١٤٣٨/١٦٨

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٦٨

ردمك: ١ - ٠٧ - ٨١٩١ - ٦٠٣ - ٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

يندفع الكيان الصهيوني بخطى متسارعة نحو جنون التطرف الديني، وتتواتر المؤشرات على حدوث تحولات ستفضي إلى استحالة إسرائيل إلى «دولة دينية»، يكون للفكر الديني وللتيارات الدينية ومرجعياتها الروحية القول الفصل في تحديد وجهة هذا الكيان وخياراته ومستقبل تعاطيه مع الصراع مع الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية.

لقد تبين بشكل لا يقبل التأويل أن أهم محرك وراء اندفاع المجتمع الصهيوني نحو التطرف الديني يتمثل في المسافة الطويلة التي قطعتها التيارات الدينية في اختراق مؤسسات الكيان الصهيوني المختلفة، من خلال استغلال طابع هذا الكيان وسمات نظامه السياسي.

ففي البداية استغلت التيارات الدينية حقيقة أن النظام السياسي الإسرائيلي هو نظام نيابي لا يسمح لأي من الأحزاب والحركات السياسية العلمانية تحقيق أغلبية مطلقة في البرلمان تمكنها من تشكيل حكومات لإدارة مقاليد الحكم دون الاستعانة بالأحزاب والحركات الدينية. وقد مثل فوز اليمين الصهيوني بقيادة الليكود لأول مرة في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٧٧م فرصة سانحة سمحت

للأحزاب والحركات الدينية بلعب دور «لسان الميزان» عند تشكيل الحكومات المتعاقبة، مما جعلها تفرض إملاءاتها على صناع القرار في تل أبيب بشكل يفوق بكثير ثقلها السياسي الحقيقي.

وقد تمكن التيار الديني من خلال مشاركته في الائتلافات الحاكمة واعتماد الحكومات في استقرارها على مشاركة الأحزاب والحركات التي تنتمي إليه من التأثير بشكل كبير على طابع العلاقة بين الدين والدولة من جهة، إلى جانب أن هذا التحول أثر بشكل كبير على طابع سلوك الكيان الصهيوني تجاه الصراع مع العالم العربي.

وقد اتجه التيار الديني اليهودي منذ أكثر من عقدين إلى اختراق مؤسسات الكيان الصهيوني على نطاق واسع من منطلق تصور إستراتيجي يهدف إلى زيادة تأثير المتدينين على دائرة صنع القرار السياسي وحركة المجتمع والتحكم بتوجهات هذا الكيان نحو الصراع مع الفلسطينيين والعرب.

وقد اخترق هذا التيار الديني اليهودي في إسرائيل المؤسسات القضائية والإعلامية والتعليمية والثقافية والاقتصادية وفق نسق واضح بهدف مراكمة التأثير والنفوذ. لكن مما لا شك فيه أن أخطر مظاهر اختراق التيارات الدينية لمؤسسات الكيان الصهيوني يتمثل في التسلل إلى المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية.

إن اختراق التيار الديني اليهودي للجيش والمؤسسات الأمنية في الكيان الصهيوني يكتسب أهمية خاصة بسبب طابع هذا الكيان، الذي منح ثقلا كبيرا للجيش في تقرير السياسات الخارجية والداخلية؛ نتاج الهالة التي يحيط بها المجتمع الإسرائيلي الجيش لدوره في مواجهة التحديات الوجودية والإستراتيجية التي تعرض ويتعرض لها الكيان.

لقد اتبع التيار الديني ومرجعياته ونخبه السياسية إستراتيجيات مدروسة وشاملة من أجل توفير الظروف التي تمكنه من تحقيق أكبر قدر من الاختراق للجيش والمؤسسة الأمنية، حيث تم استغلال عزوف المزيد من القطاعات العلمانية عن مواصلة الخدمة العسكرية بعد انقضاء مدة الخدمة الإجبارية، وذلك بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، إثر تبني إسرائيل نموذج اقتصاديات السوق أوساط ثمانينيات القرن الماضي.

لم يسهم اختراق التيار الديني للجيش والمؤسسة الأمنية فقط في تحسين قدرته على التأثير على عملية صنع القرار في إسرائيل، بل إن هذا التحول عزز أيضا من مكانة المرجعيات الدينية والحاخامات بشكل عام على المؤسسة الأمنية وعلى الفضاء العام في الكيان الصهيوني.

ستعنى هذه الدراسة برصد مظاهر اختراق التيار الديني للجيش والمؤسسة الأمنية الصهيونية، إلى جانب تحليل الأسباب الكامنة وراء

توجه هذا التيار لإحداث هذا الاختراق على هذا النحو، والإحاطة بالظروف التي ساعدت على تحقيق هذا الهدف، فضلا عن تعقب ماكينزمات التحرك التي اتبعها التيار الديني في تأمين عملية الاختراق على هذا النطاق الواسع. وستناقش الدراسة مواقف التيارات الدينية من الخدمة العسكرية والتحولات التي طرأت على هذه المواقف وأسبابها.

تكمن أهمية هذه الدراسة في حقيقة أنها تسلط الضوء على واحد من أهم المتغيرات التي تؤثر على عملية صنع القرار في الكيان الصهيوني وحركة المجتمع في هذا الكيان، علاوة على أنها تسمح بتفسير العديد من مظاهر السلوك الصهيوني السياسي والعسكري والاجتماعي في العقدين الماضيين من خلال الأخذ بعين الاعتبار طابع الاختراقات التي حققها التيار الديني داخل الجيش والمؤسسة الأمنية.

إن التعرف على مدى اختراق المتدينين للمؤسستين العسكرية والأمنية في إسرائيل يساعد على بناء تصورات منطقية لقياس مدى واقعية الرهانات على تحقيق تسوية سياسية للصراع مع الكيان الصهيوني، حيث إن هذه الدراسة تناقش مدى تأثير تغلغل التيار الديني في المؤسسة العسكرية على فرص تحقيق التسوية السياسية للصراع.

ويفترض أن تساعد الدراسة الفرقاء في العالم العربي على بلورة مواقف موضوعية إزاء إسرائيل وطابع القوى المؤثرة فيها، على اعتبار أن هذا الجهد يمكن أن يفيد في تقديم أحكام أكثر دقة تجاه الدعوات التي تطلقها بعض النخب العربية لتسويغ التطبيع مع هذا الكيان.

ومما لا شك فيه أن الدراسة تسمح بعقد مقارنات بين واقع النظام السياسي الإسرائيلي الذي لا يسمح فقط باندماج المتدينين من أصحاب التوجهات الأيدلوجية في الجيش والمؤسسة الأمنية، بل إنه يشجعهم على تحقيق اختراقات مهمة في ظل ظروف مريحة، ونظم الحكم العربية التي تفرض قيودا على اندماج أصحاب التوجهات الدينية في المؤسسة العسكرية.

موقف التيارات الدينية اليهودية من الخدمة العسكرية

يختلف موقف التيارات الدينية اليهودية في إسرائيل من الخدمة العسكرية باختلاف موقفها من الفكرة الصهيونية ذاتها. وينقسم المتدينون اليهود في إسرائيل إلى تيارين أساسيين، وهما:

أولا: التيار الديني الحريدي:

اعتبرت معظم المرجعيات الدينية الفكرة الصهيونية، عند انطلاقها أواخر القرن التاسع عشر في أوربا، كفرا وزندقة وحثت اليهود المتدينين على عدم التعاون معها. فبحسب المعتقدات الدينية التي تؤمن بها هذه المرجعيات، فإن «خلاص اليهود من الشتات وعودتهم إلى أرض الميعاد يتم فقط بعناية إلهية دون تدخل البشر»؛ حيث ينزل «المخلص المنتظر» ويقود اليهود إلى أرض «إسرائيل» لإقامة مملكة لهم، وأن الرب لا يقبل أي تدخل بشري لتحقيق ذلك. وقد أُطلق على التيار الديني اليهودي ومرجعياته التي رفضت الصهيونية التيار «الحريدي».

وقد رفضت مرجعيات التيار الحريدي عملية علمنة المفاهيم الدينية، التي أقدمت عليها الحركة الصهيونية، حيث رأت أن الصهيونية قد حولت فكرة «الشعب اليهودي»، ذات المغزى الديني والتي تستمد قدسيتها من التوراة إلى فكرة دنيوية، تساوي بين «الشعب اليهودي» وغيره من الشعوب.

وبحسب منطق المرجعيات الدينية الحريدية فإنه كان يتوجب على «الشعب اليهودي» بوصفه «الشعب المختار» أن يحافظ على قدسيته من خلال الدور الذي رسمه له الرب وألا يتجاوز هذا من خلال تحرك بشري، كما تنظر الحركة الصهيونية. من هنا، فقد رأت هذه المرجعيات في الحركة الصهيونية حركة تهدف إلى تكريس انسلاخ اليهود عن تعاليم التوراة، وألا يكون الالتزام بهذه التعاليم ضمن معايير الانتماء لليهودية.

وبعد أن تمكنت الحركة الصهيونية من تدشين مشروعها على أرض فلسطين، لم يكن بوسع التيار الحريدي إلا القبول بأحقية الحركة الصهيونية في تمثيل اليهود، وذلك من باب التسليم بالأمر الواقع. فقد أحرجت الظروف التي سادت في أوربا عشية وخلال الحرب العالمية الثانية التيار الحريدي ودللت على عدم واقعية منطلقاته الدينية و«الفقهية». وكان على رأس مظاهر تسليم التيار الحريدي بالواقع الجديد سماحه لعناصره بالهجرة للكيان الصهيوني والانخراط فيه وفق ما ينسجم مع معتقداته ورؤاه الاجتماعية.

ونظرا لأن اعتراف التيار الحريدي بإسرائيل جاء من منطلق الاعتراف بالأمر الواقع، فقد ظل متمسكا بمواقفه الأساسية من الصهيونية، وحاول أن يحافظ أتباعه على نسق اندماج خاص في المجتمع الإسرائيلي.

وقد طالبت مرجعيات التيار الحريدي رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دفيد بن غوريون بإعفاء أنصارها من الخدمة العسكرية، بدعوى السماح لطلاب المدارس الدينية بالتفرغ لعلوم الدين والتبحر فيها، من أجل تخريج حاخامات شباب للتعويض عن آلاف الحاخامات الذين قضوا في الحرب العالمية الثانية. ونظرا لأن بن غوريون كان معنيا بتوحيد اليهود والإثبات للجماعات اليهودية التي كانت تتبنى مواقف نقدية من الصهيونية أن إسرائيل تمثل «ملاذا حقيقيا» لليهود بغض النظر عن مواقفهم الدينية أو الفكرية من الصهيونية؛ فقد وافق على إعفاء طلاب المدارس الدينية، التي يقصدها أبناء التيار الحريدي من الخدمة العسكرية.

وقد وافق بن غوريون على طلب التيار الحريدي أيضا لأنه كان يرى أهمية قصوى لوجود المتدينين في إسرائيل، وتحديدا الفئات التي عارضت الصهيونية، على اعتبار أن هذا سيدلل لليهود الذين لم يهاجروا بعد إلى إسرائيل على أنه تجري في هذا الكيان أنماط حياة يهودية؛ وإن كان بن غوريون لا يحبذ الإعفاء من الخدمة العسكرية، حيث كان ينقل عنه قوله: «نريد أمة من المقاتلين وليس أمة من الكهنة».

وفي المقابل، فقد سوغت المرجعيات الحريدية مطالبتها بإعفاء طلاب المدارس الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية بالقول إن

طلاب المدارس الدينية الذين لا يتجندون للخدمة العسكرية يؤدون دورا أهم بكثير من الجنود الذين يخوضون المعارك، لأن انغماسهم في العلوم الدينية يدفع الرب للحفاظ على أرض وشعب إسرائيل.

وعندما سن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية عام ١٩٥٠م، حيث تم فرض الخدمة العسكرية على كل إسرائيلي يبلغ من العمر ثمانية عشر عاما، تم استثناء طلاب المدارس الدينية الحريدية، التي تواجدت بشكل أساس في مدينتي «بني براك»، شمال تل أبيب، والقدس المحتلة من الخدمة العسكرية.

وبرغم أنه لم يتجاوز عدد طلاب المدارس الدينية، الذين تم استثناؤهم من الخدمة العسكرية عند سن قانون الخدمة العسكرية ٤٠٠ طالب؛ إلا أن هذا الرقم تضاعف عشرات المرات على مدى السنين؛ حيث إن عدد الطلاب الذين تم إعفاؤهم حتى نهاية عام ٢٠٠٥م بلغ ٢٨ ألف طالب.

ومنذ أن شرعت الأحزاب والحركات الدينية الحريدية بالمشاركة في الائتلافات الحاكمة في العام ١٩٧٧م، حرصت على تضمين الاتفاقات الائتلافية التي على أساسها يتم تشكيل الحكومات بنود واضحة تلزم «الدولة» بعدم تجاوز الاتفاق الأساسي الذي يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية.

وقد حدث خلال العقد الأخير تطور واضح على توجه الحريديم للخدمة العسكرية؛ حيث بات يلاحظ أن المزيد من الشباب الديني الحريدي ينخرط في الخدمة العسكرية. وقد شكل الجيش الإسرائيلي لواء خاصا لاستيعاب الشباب الحريدي الراغب بأداء الخدمة العسكرية، حيث أطلق على هذا اللواء «هناحل الحريدي».

ومن أجل تشجيع الشباب الحريدي على التوجه للخدمة العسكرية ضمن هذا اللواء، فقد حرص الجيش على توفير بيئة اندماج مناسبة للجنود، حيث حظرت قيادة الجيش دمج المجندات في أي من مسارات الخدمة في هذا اللواء، علاوة على مراعاة أوقات الصلاة والأعياد اليهودية خلال الخدمة.

وارتبط تدشين لواء «هناحل هحريدي» الذي ينضوي تحت إطاره أتباع التيار الديني الحريدي بارتكاب سلسلة من الجرائم البشعة التي استهدفت الأسرى الفلسطينيين بعد إلقاء القبض عليهم. وقام جنود هذا اللواء في بعض الأحيان بقطع رؤوس المقاومين الفلسطينيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم. وفي مرات عديدة، تقاذف جنود هذا اللواء جماجم القتلى من الفلسطينيين بأرجلهم بعد قطعها، كما لو كانت كرات قدم، حيث قام عدد من الجنود الصهاينة بتوثيق ما فعلوه بتصوير هذه الممارسات.

وفيما بعد، توصلت قيادة الجيش الإسرائيلي ومرجعيات التيار الحريدي ونخبه السياسية إلى سلسلة من التفاهمات أدت إلى دمج أعداد متزايدة من الشباب الحريدي في الخدمة العسكرية. فعلى سبيل المثال تم استيعاب هذا الشباب في مهام غير قتالية، مثل مجال الحوسبة في القواعد العسكرية، أو فنيين في قواعد سلاح الجو وتقنيين في الأجهزة الاستخبارية. ومع ذلك، فما زالت أغلبية طلاب المدارس الدينية التابعة للتيار الحريدي يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية.

ثانيا: التيار الديني الصهيوني:

خالفت بعض المرجعيات الدينية اليهودية توجهات مرجعيات التيار الحريدي ووافقت على الاندماج في الحركة الصهيونية منذ البداية، حيث بررت هذه المرجعيات قبولها بالفكرة الصهيونية بالقول إن إقامة «دولة إسرائيل» هي التي تقرب الخلاص اليهودي وستسمح بنزول «المخلص المنتظر»، وليس العكس.

وقد اعتبر الحاخام إبراهام إسحاق كوك، الذي وقف على رأس المرجعيات الدينية التي أيدت الحركة الصهيونية، أن الصهيونية «حركة خلاصية» تساعد على تحقق نبوءات التوراة، وعبر عن ذلك قائلا: «إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل تمثل في الواقع بداية تحقيق الخلاص وستمثل مقدمة لنزول المخلص المنتظر».

وهكذا تبلور تيار ديني يخالف النظرة التقليدية للمرجعيات الدينية الحريدية ويتحمس للتعاون مع الحركة الصهيونية، وقد أطلق على هذا التيار «التيار الديني الصهيوني»، وهناك من يطلق عليه أيضا «التيار الديني القومي». وقد انخرط أتباع هذا التيار في مؤسسات الدولة منذ البداية، وضمنها مؤسسة الجيش، لكن تأثيره ظل هامشيا، حتى سبعينيات القرن الماضي.

وقد فطنت مرجعيات هذا التيار إلى أهمية تكثيف عملية اختراق مؤسسات الدولة، وضمنها الجيش والمؤسسة الأمنية، وحقق نجاحات كبيرة. وهو ما سيناقشه هذا الكتاب بالتفصيل.

أهداف المتدينين اليهود من اختراق الجيش الصهيوني

تدلل كل المعطيات على أن مرجعيات ونخب التيار الديني الصهيوني في إسرائيل قد قررت اختراق الجيش والمؤسسات الأمنية بهدف تمكين هذا التيار من التأثير على مقاليد الأمور في الكيان الصهيوني بشكل جذري. صحيح، أن الخدمة العسكرية في إسرائيل إجبارية وتفرض على كل من بلغ الثامنة عشر، إلا أن الجيش الإسرائيلي لا يفرض على المتجند اختيار الوحدات والألوية التي يتوجب عليه الانضمام إليها، حيث يترك الأمر لرغبة الجندي. وقد بات واضحا أن مرجعيات التيار الديني الصهيوني قد أمرت عناصرها بالالتحاق بالألوية والوحدات القتالية والأجهزة ذات التأثير الكبير على دائرة صنع القرار.

ويتضح أن حرص الحاخامات على اختراق المتدينين للهيئات القيادية العليا للجيش جاء ضمن تصور إستراتيجي يهدف إلى زيادة تأثير التيار الديني على عملية صنع القرار، بحيث يضمن في البداية منع الحكومة الإسرائيلية من اتخاذ قرارات سياسية تتناقض مع مواقف التيار الديني ومصالحه، لاسيما فيما يتعلق بمصير الأراضي المحتلة ومستقبل تسوية الصراع مع العرب، وطابع العلاقة بين الدين والدولة؛ وفي مرحلة لاحقة يمهد هذا الاختراق الواسع الطريق أمام التيار الديني الصهيوني للوصول إلى قيادة الكيان الصهيوني.

لقد أدركت المرجعيات الدينية الصهيونية أن المجتمع الصهيوني ينظر بإجلال كبير للضباط والجنود الذين يخدمون في ألوية الصفوة والكتائب المختارة والوحدات الخاصة، حيث يحظى هؤلاء بهالة واحترام كبيرين. وغالبا ما يتمكن كبار الضباط من ممارسة تأثير سياسي كبير بعد تقاعدهم من الخدمة العسكرية، حيث تتنافس الأحزاب على تطعيم قوائمها الانتخابية بكبار الضباط في الاحتياط. من هنا، لم يكن من المستهجن أن معظم رؤساء الوزراء وكثيرا من الوزراء والنواب هم من الجنرالات المتقاعدين الذين «تميزوا» خلال حروب إسرائيل ضد الجيوش العربية.

لقد أخذت المرجعيات الدينية اليهودية بعين الاعتبار أنه كلما احتل الضباط المتدينون، المتأثرون بمصادر التفكير الديني اليهودية و«فقه» الحاخامات وتوجيهاتهم، مناصب عليا في الجيش كلما كان بالإمكان مضاعفة التأثير على دائرة صنع القرار في تل أبيب من خلالهم، بحيث يكون من المستحيل تمرير قرار يتجاوز الخطوط الحمراء التي يحددها التيار الديني.

وقد فطنت المرجعيات الروحية للتيار الديني الصهيوني إلى حجم التأثير الذي يتمتع به الجيش في عملية صنع القرار السياسي، بسبب الطابع الخاص للبيئة الأمنية التي نشأت فيها إسرائيل، ووجودها في

حال حرب متواصلة مع العالم العربي؛ فقررت الاستثمار في تكثيف عمليات اختراق الجيش والمؤسسة الأمنية.

وتعي المرجعيات الدينية اليهودية أن كلا من المستوى السياسي المنتخب والرأي العام الإسرائيلي يوليان أهمية قصوى لتقديرات المستوى العسكري، التي تقدم على أنها تقديرات مهنية لا تحركها الاعتبارات السياسية والأيدلوجية.

فبرغم أن النظم الديمقراطية توجب على المؤسسة الأمنية تطبيق تعليمات الحكومات المنتخبة، فإن الواقع دلل على أن المستوى العسكري في إسرائيل نجح في كثير من المرات في جر المستوى السياسي إلى خطوات عسكرية وسياسية تحت وطأة تأثيره الطاغي؛ لدرجة أن راجت مقولة «إسرائيل هي دولة يملكها جيش».

فلا خلاف على أن قيادة الجيش هي التي أملت على حكومة ليفي أشكول عام ١٩٦٧م الخروج للحرب ضد كل من مصر وسوريا؛ ولم يعد سرا أن معارضة قيادة الجيش قد أحبطت توجه الحكومة الإسرائيلية عام ١٩٩٧م للانسحاب من جنوب لبنان؛ كما أنها أحبطت توجه حكومة إيهود براك عام ١٩٩٩م للتوصل لتسوية سياسية مع سوريا، عندما قامت بعض المستويات في الجيش بتسريب وثيقة سرية لقيادة المعارضة اليمينية تدلل على أن براك أبدى استعداده

لتقديم تنازلات كبيرة لسوريا مقابل التوصل لسلام شامل مع دمشق، وهو ما دفع براك في النهاية للتراجع عن تعهداته للسوريين.

وعندما تفجرت انتفاضة الأقصى أصدرت الحكومة الإسرائيلية تعليمات مباشرة لقيادة الجيش بإبداء أقصى درجات ضبط النفس في مواجهة المتظاهرين بهدف تقصير أمد الانتفاضة ما أمكن، لكن قيادة الجيش عمليا أصدرت تعليمات مغايرة وحثت على قتل أكبر عدد من المتظاهرين الفلسطينيين؛ لدرجة أن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه الجنرال إفرايم سنيه بعث برسالة مؤثرة لإيهود براك شدد فيها على ضرورة اتخاذ خطوات ضد قيادة الجيش لأنها تتجاهل تعليماته.

ونظرا لإدراك القيادات الروحية للتيار الديني للتأثير الهائل للنخبة العسكرية على دائرة صنع القرار؛ فقد وجهت أتباعها للانخراط في الألوية المختارة والوحدات الخاصة.

وقد عبر الحاخام إيلي سدان، الذي يعد من قادة الصهيونية الدينية، وصاحب فكرة تأسيس المدارس الدينية العسكرية التي تعمل على تهيئة الشباب المتدين للخدمة العسكرية، عن هذا التوجه بشكل صريح، حيث قال: «يتوجب علينا عدم الانفصال عن الدولة، بل نحن مطالبون بالوصول إلى كل الأجهزة، الجيش والمخابرات، والجهاز

القضائي، حتى نتمكن من تصميم الدولة بشكل مثالي وفق منهجنا».

وتكتسب شهادة الحاخام سدان أهمية خاصة، حيث إن المدرسة الدينية التمهيدية التي أقامها في مستوطنة «عيلي» الواقعة بالقرب من مدينة رام الله الفلسطينية المحتلة، قد خرجت عددا كبيرا من كبار القادة العسكريين والأمنيين. ويعد سدان ليس فقط من قادة الصهيونية الدينية، بل إنه الأكثر ارتباطا بالجيش والمؤسسة الأمنية، ويتم التشاور معه في كثير من القضايا.

من هنا، لم يتورع الحاخام إبراهيم شابير، الذي تزعم التيار الديني الصهيوني حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي، عن إصدار فتوى في أوساط الثمانينيات تعتبر «التجند في الوحدات المقاتلة قُربى للرب» وأن «الخدمة العسكرية والروح القتالية مهمة جماعية يفرضها الرب بهدف قيادة المشروع الصهيوني».

ويرى البروفيسور يجيل ليفي، الباحث في مجال العلاقة بين المتدينين والدولة في إسرائيل أن حرص التيار الديني الصهيوني على اختراق الجيش يلبي «فهما فقهيا وقناعات دينية متجذرة» لدى مرجعيات هذا التيار، حيث إنها تعتقد أن استيطان «أرض إسرائيل كلها فريضة شرعية وأنه بالتالي يتوجب على التيار الديني إحكام السيطرة على الجيش من أجل تمكين اليهود من أداء هذه الفريضة».

وهناك الكثيرون في الكيان الصهيوني يجزمون بأن اندفاع المتدينين صوب المواقع القيادية في الجيش يأتي ضمن مخطط أوسع للسيطرة على الدولة. ولقد عبر عن ذلك بشكل واضح وصريح، ران أيدليست، أحد أبرز المعلقين العسكريين، حيث قال:

«لمؤسساتهم قوة احتمال عدو المسافات الطويلة، أنهم يؤمنون بالبقاء الأبدي للأمة اليهودية، وفي هذا الإطار أعدوا أربعة طرق من أجل معركة أرض إسرائيل: المستوطنات، والدعم المالي، والتعليم، وترقية رجالهم في الجيش؛ لينالوا السيطرة على هيئة الأركان في المستقبل. هذه ليست مؤامرة، بل تقدير هادئ لوضع قومي في نضالهم من أجل صورة مستقبلية للمجتمع الإسرائيلي، واستغلال معقد لحكومة انتهازية، تجعلهم قادرين على الحصول على الموازنات، إنها ليست قضية حسن وسيئ، إنه نضال حول شخصية دولة إسرائيل. اليمين الديني يستخدم الطريقة القانونية في غزو السلطة من أجل تمكين نفسه من إقامة دولة إسرائيل في الحدود التي وعد الرب بها، وهو لم يتمكن من تحقيق هدفه عبر العمل الحزبي والمواقف الأيدلوجية، لذا فقد أرادوا أن يكون لهم ممثلون في كل موقع تتخذ فيه القرارات الهامة وفي الجيش بشكل عام، وفي هيئة أركان الجيش بشكل خاص».

إن أكثر ما يدلل على أن الهدف من اختراق المتدينين للجيش هو تحقيق أكبر قدر من التأثير على قرارات الدولة في المستقبل هو نتائج الاجتماع الذي عقدته مرجعيات التيار الديني الصهيوني وكبار حاخاماتها ونخبها السياسية عشية تنفيذ خطة «فك الارتباط»، والتي شملت إخلاء المستوطنات اليهودية من قطاع غزة وسحب الجيش الإسرائيلي من هناك، وذلك في سبتمبر ٢٠٠٥م، وذلك للتباحث حول الموقف والسلوك الذي يتوجب أن يتبناه الضباط والجنود الذين ينتمون للتيار الديني الصهيوني عند إخلاء المستوطنات. وقد كان لافتا أن الحاخام إلياهو مدار، الذي يعد من أهم مرجعيات التيار الديني الصهيوني، قد حذر زملاءه الحاخامات من الطلب من الضباط والجنود المتدينين مقاومة إخلاء المستوطنات في قطاع غزة، على اعتبار أن مثل هذا السلوك سينبه المستوى السياسي والنخب العلمانية في إسرائيل إلى «خطورة» اختراق المتدينين للجيش والمؤسسة الأمنية، وبالتالي يتم حرمان التيار الديني من التأثير في المستقبل. وقد أوصى الحاخام مدار بأن يطلب من الجيش فقط إعفاء الضباط والجنود المتدينين من مهمة المشاركة في الإخلاء مراعاة لمشاعرهم.

وقد كان من الواضح أن اقتراح الحاخام مدار، الذي قبل من قبل زملائه، جاء من أجل منح التيار الديني الصهيوني ومرجعياته الوقت

الكافي لاستكمال اختراق الجيش لمراكمة التأثير داخل المؤسسات الأمنية، وتوظيف هذا التأثير في الوقت المناسب.

بكلمات أخرى، فإن الحاخام مدار يطالب زملاءه بعدم لفت الأنظار إلى «مخاطر» تغلغل المتدينين في الجيش قبل أن يصبح هذا التغلغل من السعة والعمق بحيث يحقق للتيار الديني النفوذ الكافي لإملاء مواقفه على «الدولة» والمجتمع.

ما الذي ساعد المتدينين على اختراق الجيش الصهيوني؟

منذ الإعلان عن الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م وحتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، احتكرت الطبقة الوسطى العلمانية المواقع القيادية في الجيش، لأنها عنت بالخدمة ضمن وحدات النخبة والألوية القتالية، تماما كما أنها كانت تحتكر المواقع القيادية في الحكومة والمرافق الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والإعلامية.

وقد اتسق هذا الاتجاه مع الدور الحاسم للعلمانيين في بلورة وتطبيق الفكرة الصهيونية ذاتها، حيث إن العلمانيين هم من أسس الحركة الصهيونية وقاموا لوحدهم بكل الجهود الهادفة لتحويل أهدافها إلى واقع.

وقد رأى العلمانيون في الخدمة العسكرية جزءا من دورهم «الرائد» فيما أسمته الحركة الصهيونية «بناء الأمة اليهودية وبعثها». وبسبب دورهم في تأسيس الحركة الصهيونية وتشكيل الجيش والاضطلاع بالمهام القتالية خلال الحرب والحملات، فقد احتكر العلمانيون النخبة الإسرائيلية بدون منازع.

ومنذ عام ١٩٤٨م وحتى أوساط الثمانينيات كان هناك تطابق بين النخبة السياسية الحاكمة والنخبة العسكرية، حيث سيطر العلمانيون

خلال هذه الفترة على المواقع القيادية في الجيش بفعل تطوع شبابهم للخدمة في الوحدات المختارة. ونظرا لأن الكيبوتس هو معقل العلمانية الغربية في إسرائيل، فقد كان تمثيل أبناء الكيبوتس يفوق ثلاثة أضعاف نسبتهم من السكان.

وقد شكل عقد الثمانينيات من القرن الماضي نقطة تحول نحو تراجع دور العلمانيين داخل المؤسسة العسكرية وتعاظم دور التيار الديني الصهيوني بفعل التحولات الاقتصادية الاجتماعية، لاسيما تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد السوق القائم على التنافس.

وقد دفع هذا التطور الشباب اليهودي العلماني إلى البحث عن مسارات شخصية ضمن سوق العمل، مما قلص من حماسهم لمواصلة الخدمة العسكرية بعد انقضاء الخدمة الإجبارية، التي تنتهي بعد ثلاث سنوات.

وبعد أن وجد العلمانيون في الخدمة العسكرية وسيلة لاحتكار المواقع القيادية في الكيان والمجتمع، باتوا ينظرون إليها كعبء يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة من أجل التفرغ لتطوير المسارات الشخصية على الصعيد المهني، وهذا يعني اكتفاء معظمهم بفترة الخدمة الإجبارية وعدم مواصلة الخدمة العسكرية ضمن القوات النظامية بعد ذلك.

وتبعا لهذا الواقع، فقد تشكلت فوارق بين توجهات فردية ومادية في المجتمع الإسرائيلي، كما سادت التوجهات الاقتصادية الغربية، مثل اللهاث وراء النجاح بدون ضوابط، بما سمح بظهور مسارات ريادية اجتماعية بديلة عن مسار الخدمة العسكرية. وتبعا لذلك فقد قلت نسبة المجندين العلمانيين من أصحاب القدرة القتالية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤م بمعدل عشرة بالمائة، واستمر الهبوط في الدافعية للخدمة العسكرية.

وقد عزا الجيش هذا الهبوط إلى ثلاثة عوامل، وهي: التغيرات الأيدلوجية، وبصفة خاصة الانخفاض في أهمية الأيدلوجيا الصهيونية في نظر الشباب العلماني؛ والتراجع في التقدير الجماهيري للجيش؛ ومسيرة التسوية مع العرب.

ونظرا لأن هذه الأزمة حدثت في أوساط الجنود الذين يخدمون في الخدمة الإلزامية في الجيش، فقد كان من الواضح أنها تعبر عن تغيير في منظومة القيم التي يستند إليها المجتمع المدني في الكيان الصهيوني؛ علاوة على أنها شكلت مؤشرا على اتجاهات محتملة في تطور علاقات المجتمع والجيش.

وفي أوساط التسعينيات كرست التطورات السياسية التي تمثلت بشكل أساسي في التوقيع على اتفاقات التسوية مع كل من منظمة

التحرير والأردن انطباعا بأن المخاطر على وجود الدولة قد تراجعت بشكل كبير، مما شكل عاملا إضافيا أفضى إلى تقليص الدافعية في أوساط الشباب العلماني لمواصلة الخدمة العسكرية بعد انقضاء فترة الخدمة الإجبارية.

وفي الوقت نفسه تولد إدراك متزايد في أوساط مجموعات مهمة في المجتمع الصهيوني بما في ذلك داخل الجيش بخصوص التكلفة الباهظة لاستمرار الصراع مع العالم العربي. وأدى هذا الواقع إلى تقلص مكانة الجيش، كما أدى إلى تآكل واضح في منظومة القيم لدى الأكثرية العلمانية، لاسيما فيما يتعلق بالموقف من الموت والثكل والتضحية من أجل «الوطن». وقد ضعفت السمات المميزة للمحارب الإسرائيلي كما ارتسمت في أذهان الصهاينة، لاسيما أن هذه التطورات قد تزامنت مع التورط العسكري في جنوب لبنان واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وهما حدثان أسهما ليس فقط في تكبد الكيان الصهيوني خسائر كبيرة في الأرواح، بل دللا أيضا لأول مرة على عجز الكيان عن حسم الصراع في مواجهة منظمات تعتمد حرب العصابات.

وقد بدل المجتمع المدني الإسرائيلي موقفه تجاه الجيش وما يرمز إليه. فحتى تلك الأيام كان ينظر للجيش على أنه العنصر الأساس في بناء «الأمة»، حيث مثلت الخدمة العسكرية قلب الإجماع الصهيوني،

وتم تكريسها وسيلةً أساسية لتحقيق الانتماء والعضوية في المجتمع و«الدولة»، حيث كانت قضايا الأمن تقع على رأس جدول الأولويات الوطنية؛ حيث كان الجيش يحتل مكانة رمزية عالية، وتكرس انطباع بأنه جسم غير سياسي وفوق النقد.

ولقد أدى التوقيع على المعاهدات السياسية مع الدول العربية والفشل في الميدان العسكري، وما رافقه من جدل حول «الأهداف القومية» للكيان الصهيوني، إلى المس بمكانة الجيش الرمزية، علاوة على أنه لم يعد هناك تقاسم حقيقي في تحمل عبء الخدمة العسكرية، مما قلص من الطابع الجماعي للخدمة للجيش، وتراجعت مكانته بوصفه «جيش الشعب».

ومن الأسباب التي أدت للمس بالدافعية للخدمة العسكرية في أوساط العلمانيين تفجر أزمة قوات الاحتياط، حيث أخذ الكثير من الجنود الذين يتجندون لخدمة الاحتياط يشتكون من التوزيع غير المتكافئ لعبء الخدمة العسكرية، ويتذمرون من طول خدمة الاحتياط، بالإضافة إلى عدم وجود مكافآت اقتصادية مناسبة.

وقد بات الكثيرون يربطون بين الخدمة العسكرية والعوائد الاقتصادية، ولم يعد ينظر للخدمة العسكرية على أنها «مهمة وطنية»، وهو ما دلل على هبوط مكانة الجيش.

وقد عبر رئيس شعبة القوى البشرية في جيش الاحتلال أواسط التسعينيات الجنرال غير ريغيف عن هذا الانطباع عندما قال: «لقد نشأت للجيش صورة أقل إيجابية وإن كان شخص ما يرتدي البزة العسكرية فإن محيطه سيعبر عن حالة من عدم الرضا».

ونظرا لإدراك المؤسسة العسكرية حدوث هذا التغيير في موقف المجتمع من الجيش فقد حرصت هيئة أركان الجيش على بلورة سياسة ثورية في مجال تجنيد الاحتياط، حيث تم تقليص استدعاء قوات الاحتياط وتخفيض سن اعتزال خدمة الاحتياط بالنسبة للرجال.

لقد مثل هذا الواقع فرصة سانحة، مكنت مرجعيات التيار الديني الصهيوني من تشخيص الفراغ الكبير الذي يوشك العلمانيون على تركه، فاستغلت الفرصة وعملت على توجيه أتباعها لشغله بسرعة كبيرة، وذلك لتمكين هذا التيار من تحقيق أكبر قدر من التأثير على دائرة صنع القرار في الدولة.

وسائل المتدينين للتغلغل في الجيش

أدركت مرجعيات التيار الديني الصهيوني أن تحقيق هدفها باختراق الجيش والمؤسسة الأمنية يتطلب تسلحها بوسائل جديدة تلتف على آليات التجنيد العادية التي تسري على كل الشباب الإسرائيلي، سواء كانوا متدينين أو علمانيين بمجرد أن يبلغ أحدهم الثامنة عشر من عمره.

وقد استغلت المرجعيات الدينية إدراك قيادة جيش الاحتلال حاجتها لتجنيد واستيعاب عدد كبير من الجنود للانضواء تحت لواء الوحدات والألوية المقاتلة وفرضت عليها آلية تجنيد مبتكرة تتيح للمرجعيات الدينية اليهودية احتكار تثقيف وتوجيه الجنود والضباط الجدد، إلى جانب تمكين الحاخامات من زيادة التأثير على الجيش والمؤسسة الأمنية.

لم يكن أمام قيادة جيش الاحتلال سوى قبول إملاءات مرجعيات التيار الديني الصهيوني، على اعتبار أنهم الوحيدون القادرون على سد الفراغ الذي تركه العلمانيون عبر إصدار التعليمات لطلابهم وأتباعهم بالانقضاض على الوحدات المقاتلة وألوية الصفوة في الجيش والاستمرار في الخدمة العسكرية إلى ما بعد انقضاء فترة الخدمة الإلزامية.

من هنا، فقد تعاظمت مكانة الحاخامات والمرجعيات الدينية داخل الجيش والمؤسسة الأمنية وأصبحت هذه المرجعيات، برغم أنها لا تضطلع بدور رسمي داخل الجيش، ذات تأثير كبير في الجهاز العسكري ويتم التشاور معها في كثير من القضايا التي تتعلق بالجهد الحربي.

وقد فطنت المرجعيات الدينية إلى إجبار الجيش على قبول فكرة تدشين مدارس دينية عسكرية، تعنى باستيعاب الشباب المتدين الذي يوشك على الالتحاق بالخدمة العسكرية من أجل إعداده وتثقيفه دينيا للخدمة العسكرية.

فإلى جانب تدشين مدارس دينية عسكرية جديدة، فقد عمدت المرجعيات الدينية إلى توظيف مدارس دينية كانت قائمة بالفعل وضمها لتلعب دور في إعداد الشباب المتدين للخدمة العسكرية، وذلك من أجل المساعدة على توسيع دائرة اختراق التيار الديني الصهيوني للجيش وتعميقه.

تدشين المدارس الدينية العسكرية:

اتفقت المرجعيات الدينية مع قيادة جيش الاحتلال على تدشين مدارس دينية عسكرية يطلق عليها «الأكاديميات الدينية قبل العسكرية»، إلى جانب توظيف مدارس دينية كانت قائمة من قبل،

وذات علاقة باستيعاب الشباب المتدين الذي يتجه للالتحاق بالخدمة العسكرية ويطلق عليها مدارس التسوية.

أولا: مدارس التسوية:

أقيمت جراء التوصل لتسوية بين قيادة الجيش ومرجعيات التيار الديني القومي، حيث قضت هذه التسوية أن يتجند الطلاب المتدينون للخدمة العسكرية في الوقت الذي يواصلون فيه تلقي التعليم الديني؛ حيث لا يندمجون في الجيش بالطريقة العادية، بل يتم إدماجهم في وحدات قتالية متجانسة يخدم فيها فقط الجنود المتدينون مع وجود حاخاماتهم معهم. وبدلا من أن يخدم طلاب هذه المداس ثلاث سنوات، فإنهم يخدمون ثمانية عشر شهرا، تقسم على ثلاث مراحل، بحيث يخدم الطالب ستة أشهر في الجيش وبعد ذلك يتفرغ للتعليم الديني لمدة ستة أشهر أخرى، وهكذا دواليك.

وبرغم أن هذه المدارس دشنت في خمسينيات القرن الماضي، إلا أن دورها كان يقتصر على توفير مسار للشباب المتدين للانخراط في الجيش، دون أن يكون هناك وراء هذه المدارس فكرة ناظمة تهدف إلى تعميق اختراق الجيش والمؤسسة العسكرية، حيث إن خريجي هذه المدارس كانوا يشكلون فقط نسبة ٢٪ من نسبة الجنود والضباط، برغم أن التيار الديني يشكل ١٥٪ من الجمهور الإسرائيلي.

لكن مع اتخاذ المرجعيات الدينية قرارها في ثمانينيات القرن الماضي باختراق الجيش، فقد عملت على توجيه طلاب مدارس التسوية للانقضاض على الوحدات المقاتلة وألوية الصفوة في الجيش واستغلال غياب العلمانيين وضعف تمثيلهم من أجل زيادة عدد الضباط المتدينين بشكل جذري.

وحرص الحاخامات القائمون على مدارس التسوية على أن يسهم التعليم الديني، الذي يتم منحه للطلاب في هذه المدارس في زيادة التعبئة الدينية وتعاظم الحماس للخدمة في الوحدات المقاتلة، بالإضافة إلى تلقي جرعات مكثفة من التعليم المتعلق بالشريعة والفقه اليهودي.

وقد أقيمت حتى الآن اثنتان وأربعون مدرسة من هذا النوع داخل الكيان وفي المستوطنات اليهودية المنتشرة في الضفة الغربية والجولان.

ثانيا: الأكاديميات الدينية قبل العسكرية:

تبين للمرجعيات الدينية أن «مدارس التسوية» عاجزة عن توفير العدد المناسب من الطلاب المتدينين الكفيل بتحقيق اختراق أكبر للجيش والمؤسسة العسكرية. ونظرا لتصميم المرجعيات الدينية على اختراق الجيش، فقد فطن عدد من الحاخامات الذين سبق لهم أن خدموا كضباط كبار في كتائب مختارة ووحدات خاصة إلى إقامة

نوع جديد من الأطر الدينية التعليمية التي تصلح لإعداد الطلاب المتدينين وإقناع أكبر عدد منهم بالتطوع للخدمة في الوحدات المختارة والخاصة، مع إحداث تغيير في المنهاج المقرر في هذا الإطار من أجل توسيع دائرة الاستقطاب وتحقيق أكبر جدوى من عمليات التجنيد لصالح التيار الديني.

وقد أطلق على هذه النوع من المدارس «الأكاديميات الدينية قبل العسكرية»، حيث أقيمت أول أكاديمية عام ١٩٩٦م في مستوطنة «عيلي» المقامة شمال الضفة الغربية المحتلة.

وبخلاف «مدارس التسوية»، فقد تقرر أن يتم تخفيف جرعات تعليم «الفقه» الديني والتركيز على دراسة أجزاء من التلمود والتراث اليهودي التي تبعث الحماس القومي المستند إلى الدين من أجل زيادة الدافعية للخدمة في الوحدات المقاتلة.

وقد أقيمت حتى الآن اثنتا عشرة أكاديمية دينية قبل عسكرية، معظمها في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية؛ وذلك لأن هذه المستوطنات تعد معاقل التيار الديني الصهيوني ومرجعياته.

ويقوم الجيش بتأجيل الخدمة العسكرية للطلاب في هذه الأكاديميات لمدة عام ونصف، حيث يتم خلال هذه الفترة تلقي

التعليم الديني من قبل مدرسين أغلبهم حاخامات تقاعدوا من الجيش بعد أن خدموا كضباط في وحدات مختارة؛ وبعد ذلك يلتحق الطلاب بالخدمة العسكرية بنفس الظروف التي يتجند فيها المتجندون العلمانيون، حيث يخدمون ثلاث سنوات في وحدات عادية وغير متجانسة.

وقد كان رهان التيار الديني القومي على «الأكاديميات الدينية قبل العسكرية» في مكانه، حيث أصبحت هذه الأكاديميات تجذب المئات من الطلاب المتدينين كل عام، حيث يختار هؤلاء أن يتطوعوا للخدمة في ألوية الصفوة، كتائب النخبة والوحدات الخاصة، مما زاد من نسبة المتدينين في هذه الألوية والكتائب والوحدات بشكل كبير وبدرجة تفوق بكثير نسبة تمثيلهم في المجتمع الصهيوني.

وبحسب بحث أجراه الدكتور روبين جال، الذي شغل منصب كبير الأطباء النفسيين في الجيش عام ١٩٩٩م، فإن هناك علاقة بين إقامة هذه الأكاديميات وزيادة الدافعية لدى الشباب المتدين للتطوع للخدمة في الوحدات المقاتلة. وقد قارن جال بين دافعية الشباب العلماني والمتدين للتطوع للوحدات المقاتلة في العام ١٩٨٩م والعام ١٩٩٦م، حيث تبين أن ٦٠٪ من الشباب العلماني تطوع للخدمة في الوحدات القتالية عام ١٩٨٩م، لكن هذه النسبة تدهورت إلى ٤٨٪

عام ١٩٩٦م، بينما حافظ الشباب المتدين على القدر نفسه من الدافعية، والتي تراوحت بين ٨٠ إلى ٩٠٪.

وإقرارا بدورها في تعزيز «الأمن القومي»، فقد منح الكيان الصهيوني «جائزة إسرائيل» وهي أرفع جائزة رسمية للحاخام إيلي سدان، الذي بادر إلى تشكيل الأكاديميات الدينية قبل العسكرية.

ويرى الدكتور يجيل ليفي أن تدشين المدارس الدينية العسكرية هدف بالأساس إلى تشجيع أبناء التيارات الدينية للانضمام للجيش، لكنها تحولت مع الوقت إلى وسيلة تحكم بها هذه التيارات سيطرتها على الجيش. ويوضح ليفي أن قادة الألوية والكتائب الذين يتلقون تعليمهم وتأهيلهم الديني الأولي في المدارس الدينية يحرصون على نقل القيم الدينية إلى جنودهم، كما فعل العقيد عوفر فينتور، قائد لواء جفعاتي. ويشير ليفي إلى أن القادة والضباط المتدينين يرون في الحرب ضد العرب حربا من أجل «الرب، ويتعاملون مع الجهد الحربي كتطبيق لفرائض الشريعة».

مظاهر تغلغل المتدينين في الجيش الصهيوني

لقد أدت الدافعية الكبيرة في أوساط الشباب اليهودي المتدين للانخراط في الخدمة العسكرية وحرصهم على التسلل إلى ألوية الصفوة والوحدات الخاصة التي تحتكر تنفيذ معظم الجهد الحربي الميداني إلى تمكنهم من النفاذ للمواقع القيادية في الجيش في غضون وقت قصير.

وسرعان ما تحول المتدينون الصهاينة في إسرائيل إلى أغلبية في معظم كتائب ألوية الصفوة في جيش الاحتلال. ويشكل المتدينون الصهاينة حوالي ٤٠٪ من الضباط القتاليين في الجيش برغم أن تمثيل التيار الصهيوني لا يتجاوز ١٠٪ من تعداد المستوطنين.

وترتفع نسبة تمثيل أتباع هذا التيار في ألوية المشاة المختارة والوحدات الخاصة أحيانا إلى ٥٠٪. ففي عام ٢٠١٤م، كان ستة من أصل سبعة من قادة الكتائب في لواء الصفوة «جولاني» هم من المتدينين، في حين أن أربعة من قادة الكتائب في لواء «جفعاتي» متدينون، وثلاثة في لواء «كفير» و٢ في لواء المظليين، وجميعهم برتبة مقدم.

ويدلل تحقيق أعده ضابط في جيش الاحتلال أن عدد الضباط الذين ينتمون للتيار الديني الصهيوني قد تضاعف ١٢ مرة خلال

العقدين الماضيين. وبحسب البحث، فقد ارتفع عدد الضباط المتدينين من ٢,٥٪ عام ١٩٩٠م إلى ٣١,٤٪ عام ٢٠٠٧م. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه يكاد يكون من المستحيل الحفاظ على نسبة محددة من التجنيد والنجاح للتيار الديني، حيث إن ظروف التجنيد تتغير كل عام، حيث إن الأمر يتعلق بوتيرة وطابع دورات الضباط التي ينظمها الجيش. وهذا ما يفسر التأرجح في نسبة الضباط المتدينين، لكنها تظل عالية، إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة تمثيل التيار الذي ينتمون إليه مقارنة مع الوزن الديمغرافي لبقية مركبات المجتمع الصهيوني.

وبحسب معطيات تضمنها تقرير خاص للمجلة العسكرية الإسرائيلية «بمحانيه» (في المعسكر)، فقد شهد العقدان الماضيان، وتحديدا منذ مقتل رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق، إسحاق رابين، ارتفاعا هائلا في عدد الجنود المتدينين من التيار الصهيوني الديني. ويشير التقرير إلى ارتفاع نسبة هؤلاء الجنود من ١٢٪ عشية مقتل رابين إلى ٣٧٪ في السنة الأخيرة، مع اندماجهم في سلم القيادة العسكرية العليا لجيش الاحتلال.

وارتفعت نسبة عدد الجنود المتدينين الذين التحقوا بمسارات تدريب ودورات تأهيل الضباط وتضاعفت ثلاث مرات لتصل إلى

٣٨٪، حيث ارتفعت نتيجة لذلك نسبة معتمري القبعات المنسوجة (كما يطلق على المتدينين الصهيونيين بسبب لون قبعاتهم الدينية) في صفوف قيادة الوحدات القتالية منذ عام ٢٠٠٧م بشكل كبير أيضا. فقد أصبح واحد من كل ثلاثة قادة عسكريين من التيار الديني الصهيوني، بعدما كانت النسبة واحدا إلى ستة. وعلى مستوى الجنود العاديين، بات واحد من كل ثلاثة جنود مقاتلين، من المتدينين الصهيونيين بعدما كانت النسبة تساوي ١ من كل ٥٠ جنديا في سنوات التسعينيات.

وشهدت كليات الإعداد العسكرية هي الأخرى ارتفاعا بنسبة ٢٥٠٪ في عدد المنتسبين من أتباع التيار الديني الصهيوني، حيث إنه بعدما كان مجمل عدد هؤلاء عام ١٩٩٦م، أي بعد سنة من مقتل رابين ٤٥٠ مجندا فقط، ارتفع عددهم في العقدين الماضيين وتضاعف بنحو ٢٥٠٪ ليصل اليوم إلى ١٥٥٠.

ولقد بات أتباع التيار الديني القومي يشكلون ٤٠٪ من الذين يتجندون لسلاح الطيران، مع العلم أنه حتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي لم يكن هناك أي تمثيل لهم في هذا السلاح تحديدا الذي كان حكرا على العلمانيين وتحديدا على أبناء الكيبوتسات.

ويوضح نائب رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال السابق دان هارئيل أن أتباع التيار الديني الصهيوني يقودون معظم الكتائب والسرايا في ألوية المشاة المختارة، وهي: المظليون و«هناحل» و«جفعاتي» و«جولاني»؛ إلى جانب احتكارهم قيادة وحدات الصفوة بشكل مطلق، وهي «سييرت متكال»، التي تعد أهم الوحدات نخبوية في جيش الاحتلال، و«إيجوز» و«شمشون» و«دوخيفات»، فضلا عن سيطرتهم على الوحدة المختارة للشرطة والمعروفة بـ «يسام».

ولعل من أوضح مظاهر تعاظم تمثيل المتدينين في الوحدات المقاتلة في الجيش هو الانقلاب الذي شهدته التركيبة القيادية في وحدة «شيلداغ»، الوحدة المختارة لسلاح الجو الإسرائيلي؛ حيث إن ثلثي قادة الأطقم في هذه الوحدة، الأكثر سرية في جيش الاحتلال، هم من المتدينين.

وتشير المعطيات إلى ازدياد عدد كبار الضباط من حملة رتبة «عميد» من المتدينين، مع العلم أن هؤلاء الضباط عندما يترقون سيحملون رتبة لواء، ويصبحون جزءا من هيئة أركان الجيش. ويتوقع على نطاق واسع أن يصبح معظم أعضاء هيئة أركان الجيش عام ٢٠٢٥م من المتدينين. ويرى قائد المنطقة الشمالية الأسبق في جيش الاحتلال

موشيه كبلينسكي أن سيطرة أتباع التيار الديني الصهيوني على هيئة أركان الجيش في غضون عقدين من الزمن باتت مؤكدة في حال ظلت وتيرة اندفاعهم نحو المواقع القيادية على هذا النحو.

ويحمل المؤتمر السنوي لكبار الضباط في جيش الاحتلال الذي يعقد كل عام، والذي يرأسه رئيس هيئة أركان الجيش، ويلتئم في إحدى القواعد العسكرية وسط الكيان الصهيوني، ويحضره جميع الضباط الذين يتقلدون رتبة مقدم فما فوق دلالة واضحة بشأن مدى تغلغل المتدينين في الجيش. فقد كانت الأغلبية الساحقة من الضباط الذين يحضرون المؤتمر من أتباع التيار الديني الصهيوني. وقد اعتبر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق الجنرال شلومو غازيت أن الصور التي بثتها قنوات التلفزة الإسرائيلية لكبار الضباط المتدينين وهم يتحركون في القاعة التي يعقد فيها هذا المؤتمر «معتمرين قبعاتهم الدينية المزركشة» دليلا على وقوع جيش الاحتلال في قبضة التيار الديني الصهيوني.

ومن المؤشرات على تعاظم وجود المتدينين في الجيش حقيقة أن عدد الجنود الذين قتلوا في حرب لبنان الثانية من مستوطنة «عيلي» المتدينة التي تقع في قلب الضفة الغربية والتي يقطنها ألف شخص هم ثلاثة، في حين أن جنديا واحدا قتل من مدينة تل أبيب التي يقطنها

مليون يهودي علماني، مع العلم أن ربع القتلى من جيش الاحتلال خلال العقد الأخير من المتدينين.

وقد طرأ في الأعوام الخمسة الأخيرة تحول واضح على توجهات أتباع التيار الديني الحريدي الذين ظلوا خارج إطار الخدمة العسكرية، لدرجة أن الجيش بات يقيم «ألوية» و«كتائب» مستقلة خاصة بالجنود الحريديم، وذلك من أجل ضمان توفير بيئة دينية واجتماعية مناسبة لهم أثناء الخدمة العسكرية. وقد أقام الجيش لواء «هناحل هحريدي»، إلى جانب كتائب، مثل كتيبة «نيتسح يهودا» وغيرها.

التسلل إلى أجهزة المخابرات

لم يقتصر حرص المتدينين على اختراق الجيش، بل تعداه إلى كل مركبات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، وضمنها أجهزة المخابرات. ويكتسب التسلل إلى أجهزة المخابرات، لاسيما جهاز المخابرات الداخلية «الشاباك» وجهاز الاستخبارات والمهام الخاصة «الموساد» أهمية خاصة، حيث إن هذين الجهازين يؤثران بشكل كبير على عملية صنع القرار في الكيان الصهيوني.

فإلى جانب مهمة جهاز «الشاباك» الرئيسة المتمثلة في مواجهة المقاومة الفلسطينية، فإنه يتولى أيضا تقديم تقديرات إستراتيجية لدوائر صنع القرار السياسي بشأن التعاطي مع القضية الفلسطينية، علاوة على أنه يسهم في بلورة وتطبيق السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية. في حين أن الموساد، بالإضافة إلى مهمته الرئيسة المتمثلة في إحباط المخاطر الخارجية، فأنه يلعب دورا بارزا في تقديم التقديرات التي على أساسها يتم بلورة السياسات الخارجية للكيان الصهيوني.

اختراق «الشاباك»:

نظرا للطابع السري لجهاز «الشاباك»، فأنه يفرض طوقا من السرية على هوية واتجاهات العاملين فيه الدينية والسياسية والعرقية.

ومع ذلك، فإن الصحافي الإسرائيلي أمير أورن قد كشف في تحقيق نشرته صحيفة «هآرتس» أن معظم قادة المناطق في «الشاباك» من المتدينين الصهاينة. وبحسب التحقيق، فإنه من أصل أربعة قادة كبار في «الشاباك» فإن هناك ثلاثة من أتباع التيار الديني الصهيوني.

ويشير يعكوف بيري الرئيس الأسبق لـ «الشاباك» إلى أن معظم مسؤولي المناطق في الجهاز أصبحوا من أتباع التيار الديني، مع العلم أن رئيس «الشاباك» السابق يورام كوهين هو من أتباع التيار الديني الصهيوني، في حين تولى نائبه روني الشيخ، الذي ينتمي للجناح المتطرف في التيار الديني الصهيوني، منصب قائد الشرطة بعد تسرحه من الجهاز.

اختراق الموساد:

شهد العقد الأخير توجه الشباب المتدين لاختراق جهاز الموساد، حيث إن الرئيس الحالي للجهاز يوسي كوهين من أتباع التيار الديني الصهيوني. ونظرا لتعاظم إقبال الشباب المتدين على صفوفه، فقد قرر الجهاز تعيين حاخاما بوظيفة كاملة لتقديم «الرأي الفقهي» في العمليات السرية التي يطلب من هؤلاء الشباب القيام بها ضمن خدمتهم في الجهاز. ويكون الحاخام مطالبا بإيضاح «الرأي الفقهي» لمقاتلي الموساد قبل القيام بالعمليات خارج الحدود. ويجيب الحاخام

بشكل خاص على أسئلة ضباط الموساد المطلوب منهم تجنيد عملاء من الخارج، وتتعلق الأسئلة بالأنشطة التي يجوز القيام بها من أجل تسهيل مهمة التجنيد. ونظرا للدور الذي يقوم به الحاخام، فقد تحول إلى شخصية مركزية في هيئة قيادة الجهاز. ويتبين أن الموساد يستشير مرجعية حاخامية كبرى أخرى، من خارج صفوفه لتقديم آراء فقهية حول الأنشطة الاستخبارية.

دور الحاخامات في إملاء التعيينات في الجيش والمؤسسة الأمنية

ونظرا للدور الكبير الذي بات يضطلع به المتدينون في الجهد الحربي والاستخباري، فإن صناع القرار في تل أبيب باتوا يتشاورون مع المرجعيات الدينية قبل أن يتم تعيين القيادات الكبرى في الجيش والمؤسسة الأمنية.

ويقول المعلق العسكري الإسرائيلي ران إيدليست إن الحاخامات تمكنوا من إجبار المستوى السياسي على استثناء الجنرال ألون نيتسان قائد المنطقة الوسطى السابق من قائمة المرشحين لتولي منصب رئيس هيئة أركان الجيش، ورفضوا السماح بتعيينه كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وبالتالي إسدال الستار على ترقيته في السلك العسكري، لأنهم يشتبهون بأن لديه توجهات «يسارية». مع العلم أن ألون الذين يتهمونه بـ «اليسارية» سبق له أن قاد وحدة

«سييرت متكال» التي تعد أكثر وحدات الجيش تخصصا في تنفيذ عمليات الاغتيال ضد العرب، حيث تعمل بشكل خاص خارج حدود فلسطين. ولا يوجد أدنى شك لدى إيدليست أن الحاخامات يؤثرون على التعيينات في الهيئات القيادية في الجيش لأنهم يريدون أن يصبح جيش الاحتلال «جيشا يأتمر بأوامر الشريعة ويعمل وفق فتاوى الحاخامات».

وقد لعب الحاخامات دورا بارزا في إقناع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بتعيين المتدين يورام كوهين رئيسا للشاباك، برغم أن منافسه العلماني كان أجدر منه.

متدينون تبوأوا مناصب عليا في الجيش والأجهزة الاستخبارية

الاسم	الرتبة	المنصب
يائير نافيه	لواء	نائب رئيس هيئة أركان الجيش وقائد المنطقة الوسطى
يعكوف عامي درور	لواء	قائد الكليات العسكرية وقائد لواء الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية
أفيحاي مندبليت	لواء	النائب العام العسكري ويشغل حاليا منصب المستشار القضائي للحكومة
يائير شطيرن	لواء	قائد شعبة القوى البشرية
يورام كوهين	فريق	رئيس جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك)
يوسي كوهين	فريق	رئيس الموساد، ومستشار الأمن القومي
روني الشيخ	فريق	مفتش عام الشرطة، ونائب رئيس «الشاباك»
حاييم لاندو	لواء	قائد شعبة الإدارة في «الشاباك»
أوفير بوخريس	عميد	قائد فرقة الجولان
إيفي إيتام	عميد	قائد فرقة الجليل، ولواء جفعاتي
إليعازر طوليدانو	عميد	قائد لواء المظليين
عوفر فنتور	عميد	قائد لواء جفعاتي

رافي بيريتس	عميد	الحاخام العسكري الأكبر وقائد قاعدة جوية
راحيل طيفت فيزل	عميدة	رأست المحكمة العسكرية، مستشارة رئيس هيئة الأركان لشؤون المجندات
نوحي منديل	عميد	قائد منطقة الأغوار
هرتسي هليفي	لواء	قائد شعبة الاستخبارات العسكرية، قاد لواء المظليين ووحدة الصفوة «سييرت متكال»
شاي كلفر	عميد	قاد منطقة شمال الضفة الغربية
مردخاي كهانا	عميد	يقود وحدة جمع المعلومات الاستخبارية الميدانية
نوحي مندل	عميد	قاد الفرقة العسكرية المسئولة عن قطاع غزة
يوآف مردخاي	عميد	قاد لواء جولاني
شوكي ريفد	عميد	قاد لواء عوديد
يائير بار	لواء	قائد سلاح المشاة
غرشون هكوهين	لواء	قائد شعبة التخطيط

الحاخامات يحتكرون التعبئة والتثقيف في الجيش

لقد مثلت المدارس الدينية شبه العسكرية، بشقيها: مدارس التسوية، والأكاديميات قبل العسكرية، دفيئات لتعبئة الجنود والضباط المتدينين عقديا وإعادة تشكيل وعيهم الجمعي وفق توجيه «الشرائع» اليهودية و«فقه» الحاخامات الذي يحث على الفتك بالعربي والمس به وممتلكاته، بعد شيطنته.

فبرغم أن جيش الاحتلال هو الذي يمول هذه المدارس، التي يؤمها الشباب اليهودي المتدين تمهيدا لالتحاقهم بالخدمة العسكرية؛ إلا أن الجيش ومؤسسات «الدولة» الأخرى لا تتدخل في المناهج التي يفرضها الحاخامات الذين يديرون هذه المدارس.

ومع أن جيش الاحتلال عمد منذ تشكيله إلى ارتكاب المذابح والجرائم البشعة ضد العرب والفلسطينيين على وجه الخصوص، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تشكيل إطار عقدي ديني في ذهنية الجنود والضباط المتدينين يحفزهم بشكل كبير لتعمد الفتك بالعربي والفلسطيني، حتى عندما لا يكون هناك ما يستدعي ذلك من ناحية عسكرية. ونظرا لأن المتدينين باتوا يمثلون أغلبية الضباط في الوحدات القتالية وألوية الصفوة، فقد انعكس هذا الواقع على

ممارسات وسلوك جيش الاحتلال في الحروب الأخيرة التي شنها ضد المقاومة الفلسطينية، لاسيما في قطاع غزة.

حاخام لكل كتيبة:

إن توسيع إطار التعبئة الدينية للضباط والجنود لا تقوم به فقط المدارس الدينية العسكرية التي تستقبل الشباب اليهودي قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية، بل يتواصل هذا الجهد بوتيرة مماثلة خلال الخدمة العسكرية. وتتولى مؤسسة الحاخامية العسكرية، التي تمثل أهم مؤسسة دينية داخل الجيش مهمة تثقيف وتعبئة الضباط والجنود من ناحية دينية داخل قواعد الجيش.

وبشكل عام، فإن الحاخامية العسكرية تعد مسؤولة عن تقديم الخدمات الدينية في جيش الاحتلال، ويعمل في إطارها المئات من الحاخامات العسكريين الذين يتوزعون على قطاعات الجيش المختلفة. وضمن مهام هؤلاء الحاخامات الحرص على ألا يتم انتهاك الشريعة اليهودية أثناء الخدمة العسكرية.

ويقف على رأس هذه المؤسسة حاخام ضابط برتبة عميد، ويكون عضوا في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي. وتشرف الحاخامية العسكرية على توزيع الكتب الدينية والنشرات الدورية وحل جميع المشاكل

التي تواجه الجنود المتدينين. وتحرص على إطلاع الجنود المتدينين على الفتاوى المتعلقة بكافة القضايا والمعضلات التي تواجه الجنود المتدينين، لاسيما البت في كيفية أداء الفروض الدينية إذا ما تعارضت مع متطلبات الخدمة العسكرية.

فعلى سبيل المثال أصدرت الحاخامية العسكرية تعليمات تقضي بإعفاء الضباط والجنود المتدينين الذين يرابطون بالقرب من مواقع «العدو» من المشاركة في سماع صوت البرق خلال الاحتفال بعيد رأس السنة العبرية؛ كما أفتت الحاخامية العسكرية للجنود بعدم صوم «يوم الغفران» إذا كان الصوم يؤثر سلبا على قدراتهم القتالية.

وتقوم الحاخامية بتعيين حاخاما لكل كتيبة عسكرية، بحيث إن هذا الحاخام يرافق الكتيبة في كل مكان. ويتم إلزام ضباط وجنود كل كتيبة بالمشاركة في لقاء ينظم شهريا مع الحاخام بحجة تعزيز الارتباط بالتراث اليهودي والمصادر اليهودية وتعزيز الروح القتالية وتمتين الشعور بأهمية الرسالة وتقوية الدافعية للخدمة العسكرية».

يقول المقدم الحاخام بنيامين مخلوف، حاخام المنطقة الشمالية في جيش الاحتلال، إن قائد أية كتيبة ليس بوسعه أن يتحرك خطوة واحدة بدون حاخام الكتيبة، بحيث إن الحاخام سيكون حاضرا في التدريبات

العسكرية ويرافق الجنود للعمليات من أجل العمل على تعزيز الروح المعنوية وتأجيج الدافعية القتالية. ويحصل كل حاخام عسكري على سيارة من الجيش وراتب مغرٍ، إلى جانب حرص الجيش على منحه هامش مرونة كبير في إدارة عمله، ضمن تعليمات الحاخامية العسكرية.

ويتضمن برنامج عمل حاخام الكتيبة أثناء المعارك والمواجهات العسكرية مرافقة الجنود إلى تخوم المنطقة التي سيقتحمها الجنود لمواجهة «العدو»، حيث يقوم بإلقاء خطبة دينية حماسية يشدد فيها على أن قتال «العدو هو تطبيق لفرائض التوراة المقدسة». وفي حالات كثيرة يقوم الحاخام بمباركة كل جندي بوضع يده على رأسه.

ومن أجل مأسسة التوعية الدينية داخل الجيش، فقد عمدت الحاخامية العسكرية إلى تشكيل مؤسسة جديدة أطلقت عليها «شعبة الوعي اليهودي»، التي باتت وسيلة لإضفاء الصبغة الدينية على الجيش، وتغيير طبيعته والتأثير على توجهات الضباط والجنود العلمانيين العقائدية، حيث إن أنشطتها تطال كل الجنود، متدينين وعلمانيين.

وتعنى «شعبة الوعي اليهودي» بانكشاف الجنود والضباط على التراث الديني والأدبي اليهودي القديم، الذي ينضح بالعنصرية والتطرف.

وفي تحقيق نشرته الصحافية جيلي كوهين تبين أن «شعبة الوعي اليهودي» اشترت عام ٢٠١٣م أكثر من ٢٥ ألف نسخة من كتب «الأدب الديني اليهودي القديم» بقصد تعزيز الروح القتالية للجنود، إلى جانب إطلاع الجنود على سير الحاخامات القدماء، مثل كتاب يتحدث عن «صنائع الحاخام نحمان العظيمة».

وتهدف بعض الكتب التي تقرها «الشعبة» إلى محاولة التأثير على توجهات الجنود السياسية، حيث يعد كتاب «صناعة الأكاذيب» لمؤلفه الصحافي اليميني بن دورون يميني، الذي ينتقد فيه الجماعات التي تشارك في نزع الشرعية الدولية عن إسرائيل، من الكتب التي تؤثر على الاتجاهات السياسية للجنود وتحثهم على تبني مواقف اليمين الديني. وتتضمن قائمة الكتب كتبا ألفها حاخامات حول الحرب وآليات السلوك الحربي الواجب، كما تراه الديانة اليهودية.

وتعد زيارة ما يسمى بـ «حائط المبكى» جزءا أساسيا من الإعداد العسكري للجنود، سواء كانوا متدينين أو علمانيين، حيث تزداد وتيرة زيارة هذا المكان أثناء إجراء دورات إعداد الضباط. وتنظم الرحلات إلى هذا المكان من أجل تعزيز الروح المعنوية للضباط الجدد.

ولا تقف الأمور عند هذا الحد، بل إن الجيش يحرص على تقديم هدايا للأرامل من زوجات الضباط والجنود الذين قتلوا في الحروب

تحمل دلالات دينية، مثل: كتاب يتضمن ابتهالات لتقديس يوم السبت والأعياد اليهودية، وقصائد ومزامير تلمودية.

وقد سمح الجيش لمنظمة دينية تدعى «طهرات هبايت» الدينية بتنفيذ أنشطة تعنى بـ «تطهير الجنود والمجندات» من خلال إقامة مغاطس تطهير من مياه الينابيع بزعم أنها مقدسة». وتتفاخر الجمعية بأنها أقامت «مغاطس التطهير» في قواعد الجيش من إيلات في أقصى الجنوب إلى كريات شمونا في أقصى الشمال».

وبسبب تأثير المرجعيات الدينية على الجيش، فقد أمر رئيس هيئة أركان الجيش السابق بني غانز بأن يتم تغيير الشعار الذي يردد في الاحتفالات التي تنظم عند الاحتفاء بذكرى الجنود الذين قتلوا في الحروب وتحميله طابعا دينيا صارخا. فبدلا من شعار «فلنتذكر شعب إسرائيل» الذي ظل يردد على مدى ستة عقود حل شعار «فليذكر رب إسرائيل أبناءه». وفقط بعد احتجاجات واسعة من قبل ذوي الجنود العلمانيين تمت العودة للشعار الأول.

وفي كل قاعدة عسكرية يتواجد جنود ينتمون للحاخامية العسكرية يقومون بأنشطة تضمن حفاظ الجنود المتدينين على حرمة السبت. ويقول أحد جنود الاحتياط الذين خدموا في قاعدة عسكرية في هضبة الجولان إنه في أحد المرات كان هناك نقص في الطعام والذخائر، لكن

قيادة القاعدة العسكرية حرصت على توفير خيط يستخدمه جنود الحاخامية العسكرية لتمكين الجنود المتدينين من الحفاظ على حرمة السبت.

وقد تبين أن بعض الأنشطة التثقيفية والدينية التي يقوم بها الحاخامات داخل الجيش تهدف إلى التأثير على توجهات وقناعات الجنود العلمانيين وتحويلهم إلى متدينين. وقد قدم عدد كبير من أولياء أمور الجنود شكوى في أبريل ٢٠١٤م لقيادة الجيش أكدوا فيها أن الأنشطة «التبشيرية» التي تقوم بها الحاخامية العسكرية تهدف إلى تحويل أبنائهم الجنود إلى متدينين عبر التأثير على قناعاتهم.

وقد كتب أولياء الأمور في رسالتهم أن قيادة الجيش تفرض على الجنود ترك قواعدهم العسكرية والتوجه لمدارس دينية وكنس من أجل الاستماع لنماذج عن علمانيين تحولوا إلى متدينين. وواصل أولياء الأمور رسالتهم قائلين: «أبناؤنا من الضباط والجنود لا يسمح لهم بالالتقاء بعلماء أو مؤرخين أو أدباء، فقط يسمح لهم بلقاء الحاخامات. وأوضح أولياء الأمور أن هيمنة الحاخامات على الجيش وصلت إلى حد أن المرجعيات الروحية فرضت على القيادة العسكرية تعيين حاخامات للقواعد العسكرية من خارج مؤسسة الحاخامية العسكرية.

دور المنظمات الإرهابية اليهودية في توجيه الجنود

لا تقتصر مهمة توجيه وتثقيف الجنود وتعبئتهم دينيا على الحاخامية العسكرية، بل إن الجيش أطلق العنان لمنظمات يهودية متطرفة جدا، بعضها يمارس العمل الإرهابي الصريح ضد الفلسطينيين، للإسهام في تنظيم أنشطة ثقافية وتعبوية.

ويقر سلاح التثقيف في جيش الاحتلال أن ٨٠٪ من الأنشطة التثقيفية التي تنظم للجنود تتم خارج القواعد العسكرية، وتشرف عليها منظمات يهودية دينية ذات أجندة سياسية وأيدلوجية بالغة التطرف. وتعمل بعض هذه المنظمات بشكل واضح وصريح من أجل حسم مصير الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م عبر التهويد والاستيطان، مثل منظمة «إليعاد» المسؤولة عن المشروع الاستيطاني التهويدي في قلب بلدة «سلوان» شرق القدس، والذي يطلق عليه «مدينة داود».

ويتضح من التقرير، أنه في أحد الأنشطة الثقافية التي نظمتها «إليعاد» في القدس تم ترتيب جولة لضباط يشغلون مواقع قادة سرايا برتبة رائد في أرجاء البلدة القديمة من المدينة المقدسة، حيث حرص منظمو الجولة من الحاخامات على التفوه بشكل «عنصري وتحريضي» ضد الإسلام.

ومن بين المنظمات التي تشارك في تنظيم الأنشطة التثقيفية للجنود منظمة «أسنط»، ومقرها في مدينة «صفد» المحتلة، حيث إن هذه المنظمة التي تنتمي لـ «الصوفية اليهودية» المعروفة بـ «هكبلا»، تجاهر بتحريضها على العرب، كما أنها تعنى بشكل خاص بتنفيذ أنشطة تبشيرية تهدف إلى تحويل العلمانيين إلى متدينين. وفي العام ٢٠١٤م نظمت هذه المنظمة ٣٦ نشاطا ثقافيا أسبوعيا، وهو ما يمثل ٢٠٪ من أنشطة التعبئة الدينية الأسبوعية، التي تتم خارج القواعد العسكرية، والتي بلغ عددها خلال العام ١٨٨ نشاطا.

وبحسب ما ذكره موقع منظمة «أسنط»، فإن الجيش يرسل أسبوعيا مئات الضباط والجنود إلى مقرها في «صفد» بهدف تعزيز العلاقة بينهم وبين اليهودية. ويصر الجيش على مواصلة التعاون مع هذه المنظمة مع العلم أن ضباطا وجنودا علمانيين اشتكوا في الماضي من أنها تمارس «الإكراه الديني» خلال أنشطتها.

وبحسب تقرير، سلاح التثقيف، فإن المنظمات الدينية المتطرفة تقوم بتمويل الأنشطة التثقيفية التي تنظمها للضباط والجنود من أجل تحسين قدرتها على إقناع الجيش باختيارها للقيام بهذه الأنشطة، وهذا ما يتم عادة.

ويجزم الصحافي والباحث الإسرائيلي أوري مسغاف أن قيادة جيش الاحتلال أوكلت لمنظمات دينية يهودية خلاصية متطرفة مهام التثقيف وتحديد طابع القيم التي يتوجب على الجندي والضابط تشربها، إلى جانب منح هذه المنظمات الحق الحصري في تحديد مضامين ومركبات الهوية التي يتوجب على الجنود الإيمان والاعتزاز بها، إلى جانب أن هذه المنظمات باتت الجهة صاحبة الاختصاص في كل ما يتعلق بتحديد معايير الانتماء للصهيونية.

وبحسب مسغاف، فإن منظمة «مبراشيت»، وهي منظمة تقدم نفسها على أنها «حركة اجتماعية روحية»، ويرأسها الحاخام موطي ألون، تلعب دورا مهما في تنفيذ برامج دينية وتثقيفية تهدف إلى التأثير على مضامين الهوية لدى الجنود والضباط، حيث تحرص هذه الحركة على «تلقين» الضباط أيدلوجية وقيم اليمين الديني في نسخته الأكثر تطرفا.

وتجاهر هذه المنظمة بأنها تعمل على «ترسيخ وتقوية مضامين الهوية اليهودية والإسرائيلية وتمتين مضامين الانتماء للشعب اليهودي ولأرض إسرائيل ودولتها» لدى منتسبي الجيش. وتستهدف هذه الحركة بشكل خاص الضباط الذين يشغلون مواقع قيادية، إلى جانب الضباط المنغمسين في دورات ضباط عليا، من سلاح الطيران

والبحرية والمشاة. وتفتخر هذه الجمعية بأن ٢٠ ألف ضابط قد استفادوا من الأنشطة التي نظمتها. ويتضح من الأنشطة «التثقيفية» و«التعبوية» التي تعكف عليها المنظمة أنها معنية بشكل خاص بأن يتشرب الضباط أفكار اليمين الديني المتطرف. وتقوم هذه المنظمة بتنظيم رحلات للضباط للمستوطنات اليهودية في أرجاء الضفة الغربية، مع التركيز على المشاريع الاستيطانية الهادفة إلى تهويد القدس المحتلة ومحيطها، مثل ما يعرف بـ «مدينة داود»، وهو مشروع استيطاني تهويدي في قلب بلدة «سلوان» التي تقع في تخوم القدس المحتلة.

ويسترسل مسغاف في الإشارة إلى تبيان طابع مرتكزات التعبئة الدينية التي تحرص الجمعية على تثقيف الضباط عليها، مثل شعار: «فقط علاقة قوية بأرض إسرائيل المقدسة تمكن الجندي من الانقضاض على العدو في لحظة الحقيقة». وتوظف الجمعية أيام السبت على وجه الخصوص في تنظيم فعاليات دينية للضباط بهدف «تعزيز العلاقة مع اليهودية» كدين. ولا تتلقى جمعية «مبراشيت» الدعم فقط من وزارة الحرب وقيادة الجيش، بل إن وزارة التعليم تخصص لها ملايين الدولارات سنويا من أجل تنظيم فعاليات مماثلة للطلاب في المرحلة الثانوية.

جيش على هدى «فقه» التوحش

شكل تعاظم تأثير الحاخامات والمرجعيات الدينية اليهودية على جيش الاحتلال، نقطة تحول فارقة في تمكين هؤلاء الحاخامات من تثقيف الجنود وتعبئتهم وفق أبشع ما أنتجه الفكر الديني اليهودي وتراث الحاخامات في العصور الغابرة، لاسيما في كل ما يتعلق بـ «الفقه» اليهودي الذي يحدد أنماط السلوك التي يتوجب أن يلتزم بها الضباط والجنود الصهاينة خلال الحروب والعمليات العسكرية التي يشنها جيش الاحتلال ضد العرب وغير اليهود بشكل عام.

ويتبين بشكل واضح من خلال تمحص الإرث الديني والفتاوى التي يتم تلقين الضباط والجنود بها أن الجندي الإسرائيلي يتعرض لأكثر صنوف «فقه التوحش» الذي ارتبط بدين أو مذهب على مر التاريخ.

وسنحاول هنا الوقوف على أهم ملامح ومحاور «فقه التوحش» الذي يتم تعبئة الجنود والضباط عليه.

إباحة اغتصاب نساء «العدو»

نظرا لإدراك المرجعيات الدينية اليهودية التي تحتكر التثقيف والتعبئة في قواعد الجيش دور المس بأعراض العرب ودلالاته وما قد ينجم عنه من آثار نفسية واجتماعية، فقد دعت أكبر المرجعيات الدينية العسكرية إلى اعتماد الاغتصاب كمركب من مركبات الجهد الحربي في مواجهة «العدو» خلال الحروب.

فقد أفتى الجنرال الحاخام إيلي كريم، الحاخام العسكري الأكبر الحالي بأنه يجوز للجنود والضباط الصهاينة اغتصاب «نساء العدو» زمن الحرب، على اعتبار أن التوراة تجيز ذلك.

وقد استند كريم إلى نص ادعى أنه ورد في التوراة، يقول: «عندما تقاتل أعداءك... وترى امرأة جميلة وترغب فيها، خذها كزوجة». لكن كريم يرى أنه يجوز اغتصاب نساء العدو دون الزواج منهن، مستندا إلى فتوى للحاخام موشيه بن ميمون، الذي عاش في القرن الثاني عشر، وتنقل بين مصر والأندلس، والذي أطلق عليه «الرمبام»، أي أن كريم يثبت جرم الاغتصاب دون الزواج.

إن خطورة هذه الفتوى تكمن في أنها صدرت عن المرجعية الدينية الأبرز في الجيش والمؤسسة الأمنية، والذي يحتكر مهمة التوجيه والتثقيف الديني لجنود وضباط يقدسون تعليمات الحاخامات

وتوجيهاتهم. صحيح أنه باستثناء فترات محددة عشية وبعيد الإعلان عن تدشين الكيان الصهيوني لم يقدم جنود صهاينة على جرم الاغتصاب، لكن مما لا شك فيه أنه عندما تجيز المرجعية الدينية العسكرية الأهم في إسرائيل ارتكاب هذا الفعل الشنيع، فإن هذا قد يمهد لاستخدامه في المستقبل على نطاق واسع.

لا حرمة لدماء المدنيين الأبرياء من «العدو»

لقد حرص الحاخامات الذين يحتكرون عملية توجيه وتعبئة الجنود على بذل جهد كبير وواضح في تسويغ تعمد المس بالمدنيين، حيث عملوا على «تأصيل» هذه القضية «فقهيا» من أجل بلورة إطار «شرعي» لزيادة دافعية الجنود للمس بالعرب والفلسطينيين وغير اليهود من غير المحاربين.

فقد دعا الحاخام الجنرال إيلي كريم في أكثر من مناسبة إلى عدم إبداء أية حساسية تجاه حياة مدنيي العدو.

وأفتى الحاخام يستحاك غيزنبيرغ، أحد أبرز مرجعيات الإفتاء اليهود، والذي يتزعم حركة «طريق الحياة» التي ينضوي تحت لوائها المئات من الحاخامات، الذين يديرون مدارس دينية عسكرية ويشاركون في إلقاء «المواعظ» أمام الجنود والضباط في القواعد العسكرية بأن إقدام تنظيم إرهابي يهودي على إحراق عائلة دوابشة الفلسطينية في نهاية أغسطس ٢٠١٥م في قرية دوما، القريبة من رام الله، وسط الضفة الغربية، كان تطبيقا لشرائع التوراة».

وجاء في نص فتوى غيزنبيرغ الذي «أصل» للعمل الإرهابي الشنيع: «على الرغم من أننا لا نعرف بالضبط من نفذ هذا العمل،

لكن إذا كان من نفذه يهود، فمما لا شك فيه أنهم قد أدوا فريضة شرعية بالإقدام عليه».

وبرر الحاخام يوسي إليتسور، الذي أدار مدرسة دينية عسكرية، قيام التنظيم الإرهابي اليهودي بإحراق عائلة دوابشة، قائلا: «إنهم يهود لم يحتملوا ولم يتجلدوا وهم يرون الدم اليهودي يهرق فتحركوا للانتقام».

ولعل من أهم الحاخامات الذين يلقون المحاضرات أمام الجنود في القواعد العسكرية وفي المدارس الدينية العسكرية، هو الحاخام إسحاق شابيرا، مدير المدرسة الدينية «يوسيف حاي» المقامة في مستوطنة «هار براخا»، شمال مدينة نابلس. وقد أصدر الحاخام شابيرا كتابا ضمنه فتوى «تؤصل فقهيا» لتبرير قتل الرجال والنساء والأطفال العرب.

وفي كتاب «شريعة الملك»، الذي أصدره في أغسطس ٢٠٠٩م، يعرض شابيرا ما اعتبره عشرات الأدلة من التوراة والتلمود وإرث الحاخامات القدماء التي تبرر قتل أطفال الأقوام التي توجد في حالة عداء مع اليهود. ولقد سوغ شابيرا قتل أطفال غير اليهود إذا كان تواجدهم في مكان يسمح بالمس بالجنود اليهود. ويذهب شابيرا بعيدا عندما يسوغ قتل أطفال قادة الأعداء من أجل التأثير على معنوياتهم. ويقول في موضع آخر: «ويجوز المس بأبناء أي قائد لمنعه من السلوك

الشرير... وجدنا في الشريعة أن أطفال الأغيار يوجد ما يبرر قتلهم بسبب الخطر الذي سينشأ في المستقبل إذا نشأوا ليصبحوا أشرارا مثل آبائهم». وفي أحد فصول الكتاب المعنون بـ «متى يسمح بقتل الأغيار»، يقول شابيرا: «اقتلوا كل من يشكل خطرا على إسرائيل، رجلا كان أم طفلا أم امرأة، فالأطفال يشكلون عقبة في طريق إنقاذ الجنود، وهم أيضا يعاونون الأعداء، مسموحٌ قتلهم إذا سببوا ضررا لإسرائيل».

ويرى شابيرا أنه يتوجب على الجنود اليهود أن يبادروا لقتل الأغيار حتى بدون أن يتلقوا أوامر من قيادتهم بذلك. ولا يفتي شابيرا بقتل غير اليهود فقط، بل يدعو - أيضا - للمس بأولئك اليهود؛ الذين ينتقدون السلوك العنيف ضد الأغيار؛ حيث ورد في الكتاب: «ويتوجب تعقب ومطاردة من يضعف كلامه مملكتنا».

ومن الفتاوى التي تحث على القتل العشوائي للمدنيين، والتي يتم تدريسها في المدارس الدينية العسكرية فتوى وقع عليها عدد من كبار الحاخامات اليهود الذين يشكلون ما يعرف بـ «رابطة حاخامات أرض إسرائيل»، برئاسة الحاخام دوف ليئور، الحاخام الأكبر لمستوطنة «كريات أربع»، والذي يحظى بقبول كبير في أوساط الضباط والجنود المتدينين. وقد أباحت الفتوى لجيش الاحتلال قصف التجمعات السكانية الفلسطينية دون تمييز. وقد استند إلى هذه

الفتوى عدد من الوزراء الإسرائيليين المتدينين لتبرير دعواتهم للمس بالمدنيين الفلسطينيين أثناء الحروب التي شنها الكيان الصهيوني على غزة سواء أواخر عام ٢٠٠٨م وفي صيف ٢٠١٤م.

وجاء في هذه الفتوى أن: «الشريعة اليهودية تبيح قصف التجمعات السكانية المدنية الفلسطينية، والتوراة تجيز إطلاق قذائف على مصدر النيران حتى لو كان يتواجد فيه سكان مدنيون».

ومن بين كبار الحاخامات، الذين يشاركون في التدريس في المدارس الدينية العسكرية الحاخام إسرائيل روزين، مدير المعهد الديني «تسومت»، وأحد أهم مرجعيات الإفتاء في الكيان الصهيوني، الذي أصدر فتوى لا تبيح فقط المس بالرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، بل أيضا تدعو إلى قتل «بهائمهم». وتنص الفتوى على وجوب قتل حتى الأطفال الرضع.

وقام روزين بـ «التأصيل الفقهي» لفتواه عبر المقارنة بين الفلسطينيين الحاليين والعمالقة الذين كانوا يقطنون فلسطين عندما دخل يوشع بن نون أريحا عام ١١٩٠ ق.م؛ حيث يدعي روزين أن الرب أنزل على يوشع بن نون حكما يقضي بوجوب قتل العمالقة رجالا ونساءً وأطفالا رضعا، وحتى البهائم. ولا يكتفي روزين بالقول إن الفلسطينيين هم «عمالقة هذا العصر»، وبالتالي يتوجب معاملتهم مثلما

تمت معاملة العمالقة القدماء؛ بل إنه يقول إن «كل مَن كراهية اليهود تتقد في قلبه هو من العمالقة الذين يتوجب قتلهم».

وقد كان الحاخام يعكوف يوسيف حتى قبل موته في صيف ٢٠١٣م، من أبرز الحاخامات الذين يحاضرون أمام الجنود والضباط في القواعد العسكرية، علاوة على أن مدرسته الدينية في القدس المحتلة كانت تستضيف المئات من الضباط والجنود أسبوعيا للاستماع إلى مواعظه التي تحث على زيادة الدافعية القتالية. وقد أصدر الحاخم يوسيف، فتوى صريحة تدعو للمس بالمدنيين الفلسطينيين بعد كل عمل مقاوم يستهدف اليهود؛ حيث أجازت الفتوى أيضا تدمير ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، على اعتبار أن هذا السلوك يمثل عملا «رادعا يوضح للفلسطينيين الثمن الباهظ الذي تنطوي عليه محاولة المس باليهود».

وبحسب هذه الفتوى فإنه ليس شرطا أن يقوم الفلسطينيون بتنفيذ عمل مقاوم ضد اليهود حتى يتوجب القيام بعمليات انتقامية ضدهم، بل يكفي أن تكون هناك دلائل على وجود نية لديهم للقيام بهذا العمل. وفي أعقاب صدور هذه الفتوى، التي تم طباعتها على ملصقات ضخمة وتعليقها في ميادين مدينة القدس والمستوطنات اليهودية، ارتفع عدد الاعتداءات التي ينفذها طلاب المدارس الدينية - تحديدا - ضد الفلسطينيين.

ومن بين الفتاوى، التي يتم تسليط الأضواء عليها في المدارس الدينية العسكرية وفي قواعد الجيش، فتوى صدرت في السابع من سبتمبر عام ٢٠٠٥م عن مجموعة من الحاخامات، فتوى تضمنتها رسالة وجهت إلى رئيس الحكومة الصهيونية الأسبق أرييل شارون، حثته فيها على عدم التردد في المس بالمدنيين الفلسطينيين خلال المواجهات التي كانت مندلعة في الأراضي المحتلة، وجاء في الفتوى:

«نحن الموقعون أدناه، ندعو الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي إلى العمل حسب مبدأ، من يقوم لقتلك سارع واقتله، لا وجود في العالم لحرب يمكن فيها التمييز بشكل مطلق، بين المدنيين والجيش، لم يحدث ذلك في الحربين العالميتين، ولا في حرب الولايات المتحدة في العراق، وحرب روسيا في الشيشان، ولا في حروب إسرائيل ضد أعدائها، ففي الحرب قومية تحارب قومية، قومية تنتصر على قومية والسؤال المطروح أمامنا هو هل نحارب العدو من خلال هجوم يقتل خلاله مدنيون من صفوفه، أو نمتنع عن الحرب بسبب المدنيين فنخاطر بذلك بالمدنيين لدينا؟ الجواب على السؤال نجده ببساطة لدى الحاخام عكيفا [أحد مرجعيات الإفتاء لليهود في العصور الغابرة]، الذي قال: حياتنا أولى».

الحث على الإجهاز على الجريح

تدعو الشرائع الدينية والمواثيق الدولية إلى إسعاف الجريح من العدو زمن الحرب وعدم النيل منه، لاسيما بعدما يتبين أنه لا يمثل مصدر تهديد للجيش. لكن الحاخامات يرون أنه لا حرمة للجرحى من «العدو» وأنه يتوجب على الضباط والجنود الإجهاز على الجرحى فورا بدل إسعافهم. وأفتى الحاخام الجنرال كريم، الحاخام العسكري الأكبر لجيش الاحتلال، لجنوده بعدم التردد في تصفية أي مقاوم فلسطيني جريح، حاثا الجنود على عدم التعامل مع المقاومين الفلسطينيين «كبني بشر، لأنهم مثل الحيوانات، ومن يبدي رحمة وعطفا تجاه هؤلاء فإنه لن يحصل على رحمة الرب».

وأفتى الحاخام الشرقي الأكبر لإسرائيل إسحاك يوسيف، الذي تدرس فتاواه في قواعد الجيش، للجنود بوجوب قتل كل مقاوم فلسطيني بعد جرحه وعدم اعتقاله، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة «تردع الآخرين». ومن أجل وضع فتواه في إطار ميداني عملياتي فإن الحاخام يوسيف قد حث الجنود على عدم احترام قواعد إطلاق النار التي تصدرها قيادة الجيش إن كانت تحظر عدم الإجهاز على الجريح.

ولم يكن من المفارقة أن الجنود الصهاينة باتوا يطبقون هذه الفتوى على نطاق واسع، وسط احتفاء جماهيري صهيوني واسع النطاق. فقد

قتل الجندي إلئور آذاريا الفتى الفلسطيني عبد السلام الشريف (١٧ عاما)، في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، في ١٥-٥-٢٠١٦م، بعد أن كان قد أصيب بعيار ناري أطلقه جنود آخرون، ومع أنه لم يكن يمثل أي مصدر تهديد وذلك بإقرار قيادة جيش الاحتلال. وقد تحول هذا الجندي إلى «بطل قومي» بكل ما تعنيه الكلمة، حيث تم تنظيم عشرات المسيرات والمؤتمرات التي تدعو إلى عدم محاكمته، بل ومكافأته بمنحه «وسام البطولة». في حين أن مجلس بلدية مدينة «بيت شيمش» قرر أن يطلق اسم الجندي على أحد الشوارع في المدينة تقديرا للعمل «البطولي» الذي نفذه.

ويلفت المعلق العسكري الصهيوني ران إيدليست الأنظار إلى أن الحاخامات يثقفون الجنود على أنه يتوجب أن يتعاملون «كيهود أولا ويحرصون على تشجيع الجنود على عدم إبداء أي اهتمام بالقيم الإنسانية وحياة البشر من غير اليهود».

لقد لعب الحاخامات العسكريون الذين ينتمون لمؤسسة الحاخامية العسكرية، والمدارس الدينية العسكرية والحاخامات الذين يحاضرون في هذه المدارس أو أولئك الذين يسمح لهم بإلقاء «المواعظ» في القواعد العسكرية وفي الاحتفالات التي ينظمها الجيش، دورا مهما في حث الجنود والضباط على عدم التردد في قتل العربي حتى لمجرد

الاشتباه به. فقد أوصى الحاخام الجنرال أفيحاي رونتسكي، الحاخام العسكري الأسبق للجيش الجنود بقتل «كل فلسطيني يشتبه بدوره في عمل إرهابي بينما هو يغط في النوم».

نحو إبادة العرب

يجاهر الحاخامات الذين يديرون مدارس التمهيد الدينية العسكرية بدعوة الجنود لقتل العرب وإبادتهم لكونهم عربا، على اعتبار أن هذا يمثل «فريضة شرعية».

ويقول الحاخام إليعازر ملميد، الذي يدير مدرسة التمهيد العسكرية الدينية في مستوطنة «إيتمار» إنه يتوجب إبادة العرب تماما كما أباد يوشع بن نون العمالقة، وهذا يمثل فريضة شرعية. ويضع الحاخام ملميد شرطا لإنقاذ العمالقة «العرب» من اليهود، وهو قبولهم «فرائض نوح السبعة». لكنه يعود ويستدرك ويشترط أن يقبل من العمالقة «فرائض نوح السبعة» وقتما يدعو اليهود العربي للاستسلام، فإن رفض الاستسلام، لن تقبل منه هذه الفرائض بعدما ينهزم ويتوجب قتله».

ويشدد الحاخام ملميد على «الانتقام» من العدو كـ «فريضة»، ويقول إن التلمود لا يمنح أية فرصة لإبداء الشفقة على العدو، الذي يتوجب قتله، مما يعني أن كل من يبدي رحمة تجاه «العدو» يناقض تعاليم الشريعة.

تقديس الحرب

يحرص الحاخامات الذين يديرون المدارس الدينية العسكرية، أو المنتمون للحاخامية العسكرية على زرع قناعات لدى الجنود والضباط المتدينين تفضي إلى «تقديس» الحرب وتسوغ اعتماد الخيارات العسكرية في مواجهة «الآخر» العربي. ولعل أكثر من عبر عن هذا النمط من التفكير الديني كان الحاخام شلومو أفنير الذي تتلمذ على يديه المئات من الضباط والجنود المتدينين عندما شغل في الماضي منصب مدير إحدى أهم المدارس الدينية العسكرية، حيث يقول: «الحرب هي مأساة للفرد، إلا أنها نعمة للأمة».

وأقدمت المرجعيات الدينية على بعث الحماس في نفوس الجنود الصهاينة عند اندلاع الحروب مع العرب بتذكيرهم أنهم سيعملون على استعادة البلدان التي كانت في حوزة اليهود في الأزمنة الغابرة.

ومن الأمثلة على ذلك، قيام الحاخامية العسكرية خلال حرب لبنان الأولى ١٩٨٢م، بتوزيع خريطة للبنان على الجنود، وقد تم فيها تغيير أسماء المدن اللبنانية إلى أسماء وردت في التلمود. وعلى سبيل المثال تم تغيير اسم مدينة «بيروت» إلى «مئيروت»، وتم تعريف لبنان في هذه الخريطة بأنه كان يتبع قبائل بني إسرائيل الشمالية القديمة

وتحديدا قبائل آشر ونفتالي. وحثت الحاخامية العسكرية الجنود عشية الحرب على الاستبسال في القتال من أجل تحقيق «الوعد التوراتي» المتمثل في إقامة مملكة إسرائيل من نهر الفرات وحتى حوض البحر الأبيض المتوسط.

واقتبس الحاخامات ما ورد في التوراة: «كل أرض يمسها نعل قدمك تكون لك، وحدودنا تكون من البرية، من نهر الفرات إلى البحر الغربي». ونشر الحاخام إسرائيل أرئيل أطلسا يوضح الأرض التي يتوجب على اليهود أن يستولوا عليها في الحروب القادمة، وتشمل جميع الأراضي الواقعة غرب وجنوب نهر الفرات، وتتضمن سوريا والكويت.

ولم تعتمد مرجعيات التيار الدينية اليهودية المرتبطة بالمدارس الدينية العسكرية والحاخامية العسكرية على الإرث الديني القديم في تبرير تحمسها لشن الحروب ضد العرب فقط، بل إن من هذه المرجعيات من استنبط «مسوغات فقهية» جديدة لشن الحروب على العرب.

فالحاخام يهودا أميتال، الذي يعتبر من كبار مرجعيات التيار الديني الصهيوني اعتبر أن الحكم على استعداد اليهود لشن الحروب يعتمد

درجة كبيرة على قدر ما يتمتعون به من «التقوى والورع والطهر»، علاوة على أن خوض الحروب «ينقي اليهود من الخطايا». وأضاف: «تولد الحرب عملية التطهير والتصفية والتنقية وتنظف مواطني إسرائيل من الذنوب».

ومما يدلل على أن استفحال هذه المعتقدات في أوساط مرجعيات التيار الديني الصهيوني ونخبه حقيقة أن الحاخام أميتال يعتبر من رموز «الاعتدال» داخل الصهيونية الدينية، لدرجة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريس عينه وزيرا في حكومته الثانية (١٩٩٥-١٩٩٦م) بوصفه من «حمائم» المتدينين، مع العلم أن حكومة بيريس هذه وصفت في حينه بأنها «الأكثر اعتدالا» في تاريخ الكيان الصهيوني، ويتم التعامل مع هذا الحاخام حتى الآن على هذا الأساس.

ومن مظاهر تسخير التفكير اللاهوتي لتبرير الحماسة لشن الحروب، حرص الحاخامات على تصوير الحروب على أنها «تضر بالشيطان وتضعفه». ووصف الحاخام شمارياهو أرئيلي، الذي أدار مدرسة دينية عسكرية، حرب عام ١٩٦٧م بأنها «تحول ميتافيزيقي، وأن الغزوات الإسرائيلية بشكل عام حولت الأرض من قوة الشيطان إلى المجال الإلهي»؛ في حين يقول الحاخام يهودا ميديا، الذي أدار

عددا من المدارس الدينية العسكرية: «الغزوات حررت الأرض من الطرف الآخر، من القوة الغامضة التي تجسد الشر والتلوث والفساد الأخلاقي، وبهذا فنحن [اليهود] ندخل عهدا تسيطر فيه السيادة المطلقة على المادية».

وقد ربطت المرجعيات الدينية بين نتائج الحروب التي يخوضها الكيان الصهيوني وبين مدى ولاء اليهودي للشرائع اليهودية والإيمان بها؛ حيث اعتبرت هذه المرجعيات أن قدرة اليهود على تحقيق انتصار في الحروب ضد العرب يتسنى عندما تزداد قوة الإيمان بالمصادر الدينية.

وقد اعتبر الحاخام دوف ليئور أن التخلي عن خيار شن الحروب والتوقيع على معاهدات السلام مع العرب، هو من مؤشرات ضعف الإيمان، كما اعتبر أن نجاح الجيش السوري بأسر دبلوماسيين صهاينة كانوا يتواجدون عام ١٩٨٤م في ميناء «جينوة» اللبناني يرجع إلى قيام المخابرات الصهيونية باعتقال بعض نشطاء التنظيم الإرهابي اليهودي المسؤولين عن تنفيذ عدد كبير من عمليات التفجير التي استهدفت قيادات فلسطينية.

ونظرا لأن المرجعيات الدينية التي تحتكر توعية وتثقيف و«وعظ» الضباط والجنود ترفض الوقائع التي تبلورها معاهدات التسوية

مع الدول العربية، إذا تضمنت انسحابا من أراضٍ احتلها الكيان الصهيوني في حروبه؛ فإنها ترى في شن الحروب وسيلة لتصحيح «الأخطاء» التي ارتكبتها الحكومات الصهيونية المتعاقبة.

من هنا لم تتردد المرجعيات الدينية في الدعوة لشن حروب من أجل «تحرير» أراضٍ عربية احتلها الكيان وانسحب منها نتاج تسويات سياسية، أو لاحتلال أراضٍ عربية اعتبرتها المصادر الدينية اليهودية أنها تخص اليهود. وقد دعت حركة «غوش إيمونيم» إلى «تحرير» سيناء التي انسحب منها الكيان الصهيوني تطبيقا لما جاء في اتفاقية «كامب ديفيد»، واحتلال لبنان، على اعتبار أن هاتين المنطقتين «أراضٍ يهودية».

وقد تحمست بعض المرجعيات الدينية اليهودية للحروب، على اعتبار أنها توفر بيئة تسمح بوضع أيدلوجياتها الخاصة موضع التنفيذ. فقد أوضح الحاخام مئير كهانا زعيم حركة «كاخ» السابق الذي دعا إلى طرد الفلسطينيين من ديارهم في حافلات أو قاطرات للدول العربية أنه لا يمكن تطبيق هذه الرؤية إلا في حال نشبت حرب كبيرة. وفي الوقت الذي يحاول فيه العلمانيون في الكيان الصهيوني التخلص من فلسطينيي ٤٨ بواسطة حل الصراع مع السلطة الفلسطينية على أساس تبادل الأراضي؛ فإن المتدينين يرون أن إنجاز هذه المهمة يتم عبر الحروب فقط.

وهناك من يتفق مع كهانا، على اعتبار أن الحروب توفر حلولا «عملية» للمشاكل الإستراتيجية التي تواجه الكيان، ومن هؤلاء من يرى أن الحروب تسهم في التصدي للمشكلة الديمغرافية المتمثلة في تعاظم الوزن الديمغرافي للفلسطينيين مقابل اليهود في فلسطين. وتسهم الحروب في نظر الكثير من المرجعيات الدينية والنخب الفكرية للصهيونية الدينية في طرد الفلسطينيين أو كثيرا منهم للدول العربية، سواء خلال الحرب، أو كنتيجة عنها.

وقد دعا كبار الحاخامات إلى استغلال الحروب في فرض ظروف حياة مهينة على الفلسطينيين من أجل دفعهم لترك البلاد، حيث حثوا على فرض الجزية والعبودية على كل الفلسطينيين الذين يبقون بعد الحرب في فلسطين. وتستند بعض مرجعيات التيار الديني الصهيوني للفتوى التي أصدرها «الرمبام» في القرن الثاني عشر، حيث قال: «غير اليهودي المسموح له بالإقامة في أرض إسرائيل يتوجب عليه دفع جزية وعليه أن يكون عبدا لليهود».

ولقد قال الحاخام شلومو أفنير، الذي كان مديرا لإحدى المدارس الدينية العسكرية ويواصل إلقاء المحاضرات والمواعظ أمام الضباط والجنود: «إن احتلال الأرض وإقامة المستوطنات أمر يفوق كل الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية، إنه يفوق الحقوق القومية لهؤلاء

الكفار الموجودين على أرضنا»، في حين اعتبر الحاخام يعقوب مدان أن حرب يونيو ١٩٦٧م جزء من الأوامر الربانية لتطهير ما سماه «ميراث إبراهيم وإسحاق ويعقوب من سيطرة قوى الشر التي استولت على هذه الأرض».

الحماس لاستخدام النووي ضد العرب

ونظرا لأن الكيان الصهيوني يعتبر رابع قوة نووية في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والصين، فإن هناك أهمية كبرى لتأثير القادة العسكريين الذين ينتمون للتيار الديني الصهيوني على دائرة صنع القرار في الكيان، عندما يتعلق الأمر بالوسائل العسكرية التي تستخدم لحسم الحروب.

وقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر أوثق حلفاء الكيان الصهيوني، قلقا كبيرا من إمكانية دفع التيار الديني دوائر صنع القرار في إسرائيل لاستخدام السلاح النووي في حروبها ضد محيطها العربي. وقد قام برنامج البحوث الدفاعية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية بتمويل دراسة لاستشراف تأثير تنامي ظاهرة التطرف الديني في إسرائيل خلال التسعينيات من القرن الماضي وتأثيراتها الإستراتيجية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه إذا ما قدر لأتباع التيار الديني أن يستحوذوا على السلطة في إسرائيل فإن هذا سيشكل تحديا هائلا للمصالح الأمريكية؛ حيث إن إسرائيل في هذه الحالة سترفض الحلول السلمية للصراع بدوافع عقائدية؛ وهي لن تتردد في استخدام السلاح النووي في حسم الصراعات، مما يجعل خطرها لا يقل عن خطر الثورة الإسلامية في إيران. وتحذر الدراسة

من أن سيطرة التيار الديني الصهيوني على مقاليد الحكم في إسرائيل، وبعد استكمال سيطرته على القيادة العسكرية، سيؤدي إلى نشوب حرب دينية على غرار حرب الثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) التي دارت رحاها في أوربا؛ حيث لا تستبعد الدراسة أن تكون هذه الحرب نووية.

إن التيار الديني الصهيوني معني تماما بإشعال حرب دينية في المنطقة عبر حرص تنظيماته على استهداف الأماكن المقدسة للمسلمين على وجه الخصوص، لإدراكها أن استهداف هذه الأماكن يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية تقضي على أي فرصة لتسوية الصراع بالوسائل السلمية من جهة، وتزيد من فرص استخدام الكيان الصهيوني لمخزونه من السلاح النووي ضد العرب، مما يؤدي إلى «قهر» الرغبة العربية في مواجهته مستقبلا.

وبإمكان التيار الديني الصهيوني التأثير على دائرة صنع القرار السياسي في كل ما يتعلق باستخدام السلاح النووي من خلال مشاركة ممثلي أحزاب هذا التيار في الحكومات الصهيونية المتعاقبة، وازدياد هذا التأثير نظرا للعب هذه الأحزاب دور بيضة القبان لدى تشكيل حكومات الكيان الصهيوني. وقد عبر الحاخام ميخائيل بن آرييه النائب عن حزب «الاتحاد الوطني» اليميني الديني المتطرف عن

ضرورة عدم استبعاد استخدام السلاح النووي ليس فقط في مواجهة الدول العربية ذات الجيوش الكبيرة، بل أيضا في مواجهة حركات المقاومة ذات القدرات العسكرية المحدودة، مقارنة بإسرائيل.

وقد اعتبرت بعض النخب المتدينة أن امتلاك الكيان الصهيوني أسلحة نووية يضمن له خوض الحروب وتحقيق انتصارات فيها، حيث قال الجنرال آفي إيتام، الذي تولى قيادة حزب «المفدال» الديني القومي عام ٢٠٠١م، إنه يتوجب على إسرائيل عدم استبعاد خيار شن الحروب على الدولة العربية من أجل ردعها عن المغامرة بالاعتداء على إسرائيل أو غض الطرف عن أي جهة تحاول الاعتداء على إسرائيل انطلاقا من أراضي هذه الدولة. وقال: «يدرك العرب أن لدينا من السلاح ما هو قادر على تحويل عواصم العرب إلى مجرد ركام ويضمن القضاء على الأمة العربية، ويرجعها إلى حقب تاريخية سحيقة».

ويعشش في أذهان أتباع الصهيونية الدينية افتراض مفاده أن استخدام السلاح النووي ضد العرب يفتح نافذة فرصة أمام تحقيق النبوءات التوراتية. ويستدل من التحقيقات التي أجراها جهاز المخابرات الداخلي «الشاباك» مع أحد عناصر التيار الديني الصهيوني الذي اعترف بالتخطيط لتدمير المسجد الأقصى أن هناك علاقة وثيقة بين التخطيط لتفجير الأقصى وبين سعي التيار الديني الصهيوني لتوفير

الظروف أمام نزول المسيح المخلص. وبحسب ما جاء على لسان هذا العنصر فإن مخططي محاولة تفجير الحرم القدسي الشريف افترضوا أن تدمير الحرم القدسي سيثير مئات الملايين من المسلمين في جميع أرجاء العالم، وستؤدي ردة فعلهم إلى حرب قد تتطور إلى حرب عالمية، بحيث يكون عدد الضحايا في هذه الحرب هائلا للغاية بسبب استخدام إسرائيل السلاح النووي، وأن مثل «هذه الحرب تحديدا ستدعم عملية إنقاذ اليهود وتخلصهم من خطاياهم، بعد أن يتم القضاء على المسلمين، مما يعني أن كل شيء سيكون معدا لقدوم المسيح المنتظر».

وفي حال واصل المتدينون تقدمهم نحو الاستحواذ على كل المواقع المهمة في المؤسسات العسكرية والأمنية، فإن خيار استخدام السلاح النووي يصبح معقولا بالنسبة لصانع القرار الصهيوني.

ومما زاد من احتمال الدفع نحو استخدام السلاح النووي ضد العرب حقيقة أن النخب العسكرية المتدينة باتت تلعب دورا حاسما في بلورة التقديرات الإستراتيجية التي على أساسها تتخذ الحكومات الإسرائيلية القرارات الإستراتيجية المهمة. فعلى سبيل المثال تعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية، أكبر الأجهزة الاستخبارية في الكيان، كما أن أهم قسم في هذه الشعبة هو «لواء الأبحاث»، وهو المسؤول عن بلورة التقديرات الإستراتيجية لصناع القرار.

وقد حذر وزير التعليم الصهيوني الأسبق يوسي ساريد من أن هناك علاقة وثيقة بين طابع التقديرات الإستراتيجية التي يعدها «لواء الأبحاث»، وبين تدين كبار الضباط العاملين في هذا اللواء. وقد أوضح ساريد أنه بمجرد أن تولى الجنرال يعكوف عامي درور، أحد أتباع التيار الديني الصهيوني قيادة اللواء، فإن التقديرات الصادرة عنه أصبحت تركز على التشكيك في رغبة الأطراف العربية في التسوية، وتشدد على أنه من الأفضل لإسرائيل الاستثمار في مجال تعاظم قوتها العسكرية على حساب الرهان على عقد تسويات مع العالم العربي، علاوة على أن التوصيات الصادرة عن درور ركزت على «العوائد الإيجابية» لاستخدام العنف ضد الفلسطينيين والعرب. يمكن القول إن ساريد الذي كان يطلع على المواد السرية كان يعي الطابع الإشكالي للتوصيات التي كان يقدمها درور، وهو ما جعله يدرك الفرق الكبير الذي طرأ على التقييمات الصادرة عن لواء الأبحاث لمجرد أن تولى قيادته جنرال متدين.

وقد بات عدد كبير من الباحثين الغربيين يدركون حجم الخطر الكامن في زيادة تأثير التيار الديني الصهيوني على دوائر صنع القرار الإسرائيلي من خلال تعاظم تمثيلهم في قيادة الجيش والمؤسسة الأمنية والحكومة، لاسيما فيما يتعلق بالتحمس لشن الحروب.

وقد حذر الباحث والصحافي البريطاني ديفيد هيرست من الخطورة التي تمثلها الأصولية اليهودية، حيث قال إن جذور العنف والاستلاب لخيار الحرب في الشرق الأوسط تقود للأصولية اليهودية المتطرفة. واعتبر أن تجاهل الغرب مخاطر تلك الأصولية يمثل صورة من صور المعايير المزدوجة لاسيما وأن الغرب مولع بمحاربة الأصولية الإسلامية، معتبرا أن خطر الأصولية اليهودية لا يقتصر على الداخل الإسرائيلي، بل يتعداه للعالم بأسره. وقد أشار إلى حقيقة أن امتلاك إسرائيل سلاحا نوويا يجعل إمكانية استخدامه في ظل تعاظم الدور الذي تقوم به الأصولية اليهودية كبيرا جدا.

إن أحد أهم الأسباب التي أسهمت في تقبل الإسرائيليين الأفكار الداعية للحرب والاستلاب للعنف هو فشل الأنظمة الرسمية العربية في مواجهة إسرائيل؛ حيث إن خسارة الدول العربية مساحات هائلة من أراضيها في الحروب مع الكيان الصهيوني، وسعي بعض الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، برغم مواصلتها الحرب ضد دول عربية أخرى وضد الشعب الفلسطيني، جعل الكثير من الإسرائيليين يعتقدون أن الرهان على خيار القوة يؤتي أكله، وأن السيف هو الضمانة الوحيدة لبقاء هذا الكيان في تلك البقعة من العالم.

من هنا، فإنه طالما غاب المشروع النهضوي العربي المستند إلى التسلح بكل أسباب القوة والتمكين فإن الأدبيات الدينية المتحمسة للحرب والعنف ستواصل الرواج في الكيان الصهيوني. وبكل تأكيد أنه في حال تبين للرأي العام الصهيوني أن نتائج الانقياد للعنف والحروب لن يكون في صالح تل أبيب، فإن الصدقية التي تحظى بها هذه الأدبيات ستتهاوى.

تثقيف الجنود على رفض التفاوض مع العرب

لا يكتفي الحاخامات بدفع الجنود والضباط لتقديس الحروب وتفصيل الخيارات العسكرية لحل الصراعات مع الآخر، بل إنهم يحرضونهم على رفض مجرد إجراء المفاوضات مع «العدو» بهدف التوصل لتسويات سياسية معه.

وتتناول المدارس الدينية العسكرية فتاوى تحرم الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو إجراء مفاوضات بشأنها. ومن بين هذه الفتاوى، فتوى أصدرها مجلس الحاخامية الكبرى، الذي يمثل المؤسسة الدينية الرسمية، حيث شددت الفتوى على أن «الشريعة» اليهودية تحظر التفاوض «حول مصير المسجد الأقصى، ويحظر تسليم السيطرة عليه للأجانب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالسيادة المطلقة يجب أن تبقى فيه لشعب إسرائيل وأي نقاش فيه يعتبر إثما».

ويطلع الجنود على الفتوى التي أصدرها الحاخام شنيرسون أبرز مرجعيات حركة «حباد» المتطرفة، والتي تحظر التنازل عن الأراضي العربية بوصفها «أرض إسرائيل الكاملة». وجاء في الفتوى: «أرض إسرائيل بسيادة يهودية تنطوي على معانٍ دينية ذات أهمية قصوى، لذلك لا يجوز التنازل عن أي شبر من هذه الأراضي، وذلك بحكم الشريعة».

وقال الحاخام شاريوشوف هكاهين، عضو مجلس الحاخامية الكبرى، وحاخام تل أبيب السابق، الذي يحاضر في المدارس الدينية العسكرية، ويشارك في الأنشطة التثقيفية والتعبوية التي تنظمها الحاخامية العسكرية للجنود: «هناك خطر كبير في التفاوض، لا يجوز لمن يفاوض أن يطلب الغفران حتى في يوم الغفران».

وحتى اقتراح منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، الذي وافقت عليه بعض قوى اليمين، وعلى رأسها حزب الليكود، قوبل بالرفض الشديد من قبل التيار الديني الصهيوني، مع العلم أن هذا الاقتراح يبقي السيادة الأمنية والمدنية الحقيقية في يد الكيان الصهيوني.

وتدرس بعض المدارس الدينية العسكرية فتوى الحاخام الجنرال شلومو غورن الحاخام الرئيس الأكبر للجيش سابقا، التي اعتبرت أن منح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية يمثل نكرانا للدين اليهودي، وبالتالي فإن أي مسؤول يهودي يوافق على منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، «يتوجب النظر إليه على أنه ناكر للديانة اليهودية، وهو ذنب يوجب القتل، حيث تحث التوراة على قتل ناكري الديانة اليهودية».

وحث غورن على قتل اليهود من دعاة منح الفلسطينيين الحكم الذاتي، مشبها مؤيدي الحكم الذاتي من بين اليهود بـ «الكفار الذين يتوجب على اليهود الورعين قتلهم». وأفتى الحاخام شلومو أفنير بأن

الشريعة اليهودية تحظر على المسؤولين اليهود السماح بمنح الفلسطينيين أي قدر من الحكم الذاتي.

وخرجت المرجعيات الدينية، التي تحاضر وتلقي المواعظ أمام الجنود ضد تطبيق الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير. فعشية مناقشة حكومة إيهود أولمرت عام ٢٠٠٨م قضية السماح بتسلم السلطة الفلسطينية إرسالية سلاح لتمكينها من التصدي للجماعات الفلسطينية التي تتبنى العمل المسلح ضد الكيان الصهيوني، أصدرت مجموعة من الحاخامات برئاسة الحاخام دوف ليئور رئيس رابطة حاخامات المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بيانا رفضت فيه تسليم السلطة السلاح.

وجاء في نص البيان: «أن كل من ينقل السلاح للعرب، أو يتعاون في إتمام هذا الأمر فهو كمن يهرق دماء اليهود، ويتعاون مع الأعداء... إن التوراة تفرض على كل يهودي إعاقة تحقيق هذا الأمر».

تكريس المواقف العنصرية

تجاهر المرجعيات الدينية التي تشرف على المدارس الدينية العسكرية، أو تعمل ضمن الحاخامية العسكرية أو تساهم في تنظيم أنشطة دينية للضباط والجنود بدعواتها للتعامل مع العرب وفق ضوابط عنصرية محضة.

وقد دعت الكثير من هذه المرجعيات بشكل صريح وواضح للتمييز ضد العرب الذين يعتبرون بحكم القانون الصهيوني «مواطنين» متساوي الحقوق مع اليهود. فقد أفتى الحاخام شاؤول جولشميت الحاخام الأكبر لمدينة «كفار سابا» بعدم جواز أن يتبرع اليهودي بدمه لغير اليهودي. وردا على استفسار أحد الأطباء اليهود المتدينين قال جولشميت إنه لا يتوجب بحال من الأحوال الموافقة على حصول الفلسطينيين الذين يعالجون في المستشفيات الإسرائيلية على الدم من اليهود على اعتبار أنه «لا يجوز المساواة بين الدم اليهودي وغير اليهودي بحال من الأحوال».

وأفتى الحاخام دوف ليئور، الذي يحظى بشعبية طاغية لدى الجنود والضباط المتدينين، بعدم جواز تقديم الإسعاف الطبي لغير اليهود حتى لو كانوا من حلفاء اليهود. وقد استند بعض الأطباء والممرضون المتدينون في جيش الاحتلال إلى هذه الفتوى ورفضوا إسعاف جنود

دروز يخدمون في الجيش الاحتلال بعد إصابتهم خلال المواجهات في جنوب لبنان والضفة الغربية.

وأصدر ١٥ من كبار الحاخامات اليهود، جميعهم يلقي مواعظ في الأنشطة الدينية والثقافية التي يشارك فيها الجنود والضباط، فتوى تدعو إلى عدم السماح بتشغيل العرب في إسرائيل على اعتبار أن تشغيلهم بات يمثل «خطرا وجوديا» على مستقبل «الدولة».

وجاء في الفتوى: «مرة تلو مرة يتبين بالدليل القاطع أن المجتمع الإسرائيلي يدفع ثمنا دمويا كبيرا بسبب سماحه بالعمالة العربية الرخيصة، لقد تحولت هذه المشكلة إلى خطر يتهدد وجود الدولة والشعب اليهودي، حيث إنها تؤدي إلى سيطرة العرب على فرص العمل وإبعاد اليهود عن كل مكان».

ويحرض الحاخامات بشكل صريح وواضح على تجاوز القانون والقيام بجرائم وجنح جنائية ضد العرب لكونهم عربا. فقد أباح الحاخام شموئيل إلياهو، الحاخام الأكبر لمدينة صفد وعضو مجلس الحاخامية الكبرى ومن أبرز الحاخامات الذين يلقون «المواعظ» أمام الجنود، سرقة العرب. وردا على سؤال، قال إلياهو إنه يجوز سرقة العرب «لأنهم أصلا لصوص». وأصدر الحاخام دوف ليئور فتوى تبيح للمستوطنين تسميم آبار الفلسطينيين ومواشيهم.

نبذ المسيحية

ويسمح الجيش لحاخامات استبد بهم التطرف الديني إلى حد المطالبة بإحراق كنائس النصارى وعدم السماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية. وعلى رأس هؤلاء الحاخام بنتسي غوفشتين، الذي يقود منظمة «لاهفا» الإرهابية، والذي يستند إلى الفتاوى التي أصدرها الحاخام موشيه بن ميمون، والتي عدت المسيحية «ضربا من ضروب الوثنية». ويتولى عناصر «لاهفا» إحراق الكنائس وينكلون بالقساوسة الذين يتحركون في شوارع القدس، ويقومون بالبصق عليهم.

التحريض على الديمقراطية

لا تخفي المرجعيات الدينية التي تشرف على المدارس الدينية العسكرية أو تسهم في تثقيف وتوعية وتعبئة الجنود والضباط العداء للديمقراطية، وترفضها كنهج وأسلوب حكم، وتجاهر بسعيها في المقابل لبلورة نمط حكم بديل يستند للمصادر الدينية والشريعة اليهودية.

ويعلن الحاخامات بشكل علني وصريح أن ما يلزمهم ويلزم المتدينين من أتباعهم تعاليم التوراة والتلمود وليس أي مصدر من مصادر التشريع الوضعي.

وقد عبر الحاخام إلياكيم ليفانون الحاخام الرئيس لمستوطنة «ألون موريه» في الضفة الغربية، والذي يدير مدرسة دينية عسكرية عن موقفه وموقف زملائه الحاخامات، عندما اتخذ موقفا معاديا من الديمقراطية، حيث اعتبر أن: «الديمقراطية تضر بالواقع وتقود إلى خيارات غير حقيقية، وبالتالي فإنه يحق للحاخامات والمرجعيات الدينية اليهودية تجاوز حدود وأطر الديمقراطية، والالتزام فقط بالتوراة على اعتبار أنها تمثل الحقيقة المطلقة». ويرى ليفانون أنه يتوجب على الحاخامات أن يعبروا عن آرائهم بشكل واضح وصريح حتى عندما تتناقض مع القيم الديمقراطية، من هنا فإنه يرى أنه يحق للحاخامات قول ما لا يمكن للساسة والقانونيين قوله.

وقد أعلن الحاخام وعضو الكنيست موشيه جافني، أحد قادة حزب «يهدوت هتوراة» الذي يمثل الحريدية الغربية في البرلمان من على منبر الكنيست أن المتدينين لا يمكنهم أن يحترموا أي قرار للمحكمة الإسرائيلية العليا - التي تعتبر في نظر الصهاينة «حارس الديمقراطية - في حال تناقض مع رأي التوراة.

وبسبب موقفهم المعادي للديمقراطية، فإن الحاخامات الذين يحتكرون تثقيف الجنود والضباط يجاهرون بدعوتهم إلى رفض تعليمات القيادات العسكرية إذا تعارضت مع النصوص الدينية وتوجيهات المرجعيات الدينية. وقد صدر هذا الموقف عن الحاخام الجنرال إيلي كريم، الحاخام العسكري الرئيس، وهو الذي يتربع على رأس أهم مؤسسة دينية عسكرية.

وفي مناسبة أخرى أفتى الحاخام كريم بأنه عندما يكون على الضابط والجندي المتدين أن يختار بين تنفيذ الأمر العسكري وبين الالتزام بفرائض «الشريعة» فعليه ألا يتردد في اختيار الالتزام بـ «الفرائض».

ودأبت المرجعيات الدينية اليهودية التي تشرف على تربية وتعليم وتثقيف الجنود والضباط المتدينين بدون وجل أو تردد على تثبيت معتقد لدى هؤلاء الجنود والضباط مفاده أن «فرائض» الشريعة

اليهودية وتعاليمها و«أوامرها» و«نواهيها» تتقدم على الأوامر والتعليمات التي يتلقاها الضباط والجنود من قادتهم العسكريين.

ويصر الحاخامات على القول إنه عندما تتعارض تعليمات وأوامر القيادة العسكرية مع تعاليم الدين، التي يعبر عنها الحاخامات، فإنه يتوجب على الضباط والجنود المتدينين رفض تنفيذ التعليمات العسكرية بشكل قاطع. ونظرا لأن تعليمات القيادة العسكرية تكون ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية الحاكمة المنتخبة، فإن الحاخامات لا يترددون في نسف الأساس الذي يقوم عليه أي نظام سياسي ديمقراطي ونسق العمل السليم في أي جيش.

وعندما سأل أحد الصحافيين الحاخام العسكري السابق للجيش الجنرال رونتسكي قائلا: «في حال أصدرت الحكومة المنتخبة تعليمات لك وأصدر الحاخام مردخاي إلياهو [كان الحاخام الأكبر للكيان الصهيوني] تعليمات مناقضة، فأي التعليمات ستطيع»، فكان رد رونتسكي حازما وقاطعا، حيث قال: «سأتبع تعليمات الحاخام إلياهو وأستقيل من الجيش».

ولا يتردد مديرو «مدارس التسوية» الدينية العسكرية في دعوة جنودهم علنا لعدم تنفيذ تعليمات قادتهم، في حال رأوا أنها تتعارض مع تعليمات التوراة.

ويدافع الحاخام شلومو ملميد عن دعوته ودعوة زملائه من مديري هذه المدارس لطلابهم من الضباط والجنود بأن يرفضوا تعليمات قيادة الجيش إذا تعارضت مع المعتقدات الدينية.

ويقول: «إذا شعر جندي متدين أن هناك تعارضا بين قناعاته الدينية وبين التعليمات التي يتلقاها من قادته العسكريين، فلا مجال للتردد، القناعات الدينية يجب تقديمها والعمل على أساسها». ويرى ملميد أن ولاء الجنود يجب أن يكون أولا وقبل كل شيء للتوراة وتعليماتها وليس لقيادة الجيش ومؤسسات الدولة، وأنه من حق الحاخامات الذين يديرون المدارس الدينية العسكرية أن يدعوا لعدم إطاعة الأوامر العسكرية إذا تعارضت مع تعاليم التوراة.

إن أكثر ما يعبر عن هذا الاتجاه هي الرسالة التي بعث بها ٢٥ من الحاخامات الذين يديرون المدارس الدينية العسكرية لطلابهم من الضباط والجنود في هذه المدارس، حيث جاء في الرسالة:

«الولاء للرب وتعاليمه يجب أن تكون فوق أية تعاليم وأوامر أية حكومة وجيش. إن الالتزام بأداء الفرائض الشرعية يمثل المعين الذي يدفع الجنود للتضحية بالنفس فداء لإسرائيل. صحيح أن الجيش يخضع لقائد واحد، لكن هذا القائد ملزم بالخضوع لإله إسرائيل، من هنا، فإننا نرفض أن يحدث في الجيش كل ما من شأنه أن يكون

مخالفا لتعاليم التوراة المقدسة، فلا مبرر أن يكون هناك تناقض بين فرائض الرب وتعاليمه وأوامر القيادة العسكرية، إننا نثقف طلابنا من الضباط والجنود على الولاء للرب».

يعي الحاخامات الذين يديرون مدارس التمهيد الدينية العسكرية التراجع الكبير في دافعية الشباب العلماني للانخراط في صفوف الوحدات والألوية القتالية، ويعون أن قيادة الجيش لا يمكنها أن تقدم على أية خطوة من شأنها التأثير سلبا على دافعية الشباب المتدين العالية، الذين يتعمدون الانخراط في الوحدات القتالية. من هنا، فإن الحاخامات لا يترددون عند نشوب خلاف مع القيادة العسكرية بالتهديد بإغلاق المدارس الدينية العسكرية كوسيلة ضغط وابتزاز، تدفع الجيش للتراجع والقبول في النهاية بما يراه الحاخامات.

أدى اندفاع أبناء التيار الديني لتولي المواقع القيادية في الوحدات المختارة وألوية الصفوة والمواقع العليا في الجيش إلى تعاظم تأثير الفتوى الدينية على دائرة صنع القرار السياسي. وسرعان ما أدركت النخب السياسية الحاكمة الواقع المعقد الناجم عن تعاظم دور المتدينين في الجيش؛ حيث إن الضباط والجنود المتدينين ينطلقون من قناعة مفادها أنه يتوجب عدم القيام بأية خطوة تتناقض مع الفتاوى التي تصدرها المرجعيات الدينية، وبالتالي فقد خشيت هذه النخب أن

تؤدي أية خطوة سياسية تتناقض مع فتاوى الحاخامات إلى حدوث تصدع في الجيش.

ويرى الباحث يغيل ليفي إن هناك صدعا آخذا بالتطور في جيش الاحتلال بين تيارين متناقضين. وبحسب ليفي، فإن الجيش الإسرائيلي من جهة جيش تقني يعتمد على التقنيات المتقدمة، ويوظف أصحاب المهن الذين يعتمدون لغة إدارية واقتصادية مدنية، ومن جهة ثانية فإن معظم قادته يعتمدون خطابا أيدلوجيا دينيا وقوميا متشددا، محذرا من أن هذا الواقع سيعمل على طمس الهوة بين المواقف العسكرية، التي يتوجب أن تطرح على أساس مهني موضوعي، والمواقف الأيدلوجية المتأثرة بالثقافة الدينية لكبار الضباط.

تبعات تغلغل المتدينين واحتكارهم المواقع القيادية في الجيش

لقد ترتبت تبعات وآثار واضحة وبعيدة المدى على تغلغل المتدينين اليهود في جيش الاحتلال واحتكارهم المواقع القيادية، وما رافق ذلك من منح الحاخامات تأثيرا هائلا على المؤسسة الأمنية والمستوى السياسي الحاكم في الكيان الصهيوني.

وسنحاول هنا التعرض لأهم المظاهر التي تعكس تبعات تغلغل المتدينين واحتكارهم المواقع القيادية في الجيش.

وحشية مفرطة

نظرا لأن تغلغل المتدينين في المستويات القيادية في جيش الاحتلال قد برز في العقدين الأخيرين، فإننا نجد تداعيات وتبعات هذا التأثير في الحروب التي خاضها ضد المقاومة الفلسطينية، لاسيما حركة حماس في قطاع غزة.

وسنعرض هنا لحربين برز فيهما دور الجنرالات والضباط المتدينين بشكل واضح وجلي، وهما حربا غزة ٢٠٠٨ و٢٠١٤م:

حرب غزة ٢٠٠٨م:

تصلح الحرب التي شنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة أواخر عام ٢٠٠٨م، والتي قتل فيها أكثر من ١٥٠٠ مدني وجرح آلاف آخرين ودمر فيها حوالي خمسة آلاف مؤسسة ومنزل، مثالا واضحا على تأثير الحاخامات ومرجعيات التيار الديني الصهيوني على سلوك جيش الاحتلال خلال الحروب.

وبحسب الشهادة التي قدمها عاموس هارئيل المراسل العسكري لصحيفة هآرتس، فقد لعبت «العظات» التي كان يتلقاها الجنود يوميا أثناء المعارك من الحاخام الأكبر للجيش الجنرال آفي رونتسيكي، ومن حاخامات آخرين دورا بارزا وحاسما في دفع الضباط والجنود

المتدينين تحديدا لاستهداف المدنيين الفلسطينيين خلال الحرب بشكل غير مبرر.

وينقل هارئيل عن الحاخام الجنرال رونتسيكي، قوله في إحدى المواعظ التي ألقاها على مسامع جنود لواء المظليين الذين كانوا يتقدمون صوب بلدة «بيت لاهيا» الفلسطينية، شمال غرب قطاع غزة صبيحة السابع من يناير عام ٢٠٠٩م: «الوحشية مطلوبة مع الأغيار، لا مجال للرحمة مع هؤلاء، الرحمة هنا تساوي الموت».

وفي غمرة الحرب وزع رونتسيكي كراسات إرشادية على الجنود المشاركين في العدوان أمرهم فيها بعدم الرحمة مع المدنيين، معتبرا أنه لا يوجد مدنيون بين الفلسطينيين. وحرص رونتسيكي على جلب عدد من أكثر الحاخامات تطرفا لإلقاء المواعظ على الجنود قبيل الشروع في العدوان وأثناءه وبعده، منهم الحاخام شموئيل إلياهو، الذي أفتى أمام الجنود بجواز قتل النساء والأطفال الفلسطينيين. ونظرا لأن الكثير من الضباط والجنود الذين شاركوا في العدوان هم من أتباع التيار الديني الصهيوني، فإن الكثير منهم تأثروا بعظات هؤلاء الحاخامات.

وبعد انتهاء الحرب لم يتورع الحاخام الجنرال رونتسيكي في محاضرة له، في إحدى المدارس الدينية عن تبرير سقوط العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين في الحرب، حيث قال:

«إن إظهار الشفقة تجاه الأعداء في الحرب خطيئة، لا يهمنا ما نشر في وسائل الإعلام عن عملية الرصاص المصبوب في غزة [الاسم الذي أطلقه الكيان على حرب ٢٠٠٨م] فقد وحدّت العملية الإسرائيليين، وكان هدف الحرب هو الهجوم والسحق والتدمير، وليس الأسر أو أية مهمة أخرى، فقد قامت ٨٠ طائرة بقصف مناطق مختلفة، ثم بدأ القصف المدفعي من الدبابات، يجب علينا القتال ضد الأغيار بكل ما أوتينا من تصميم، يجب أن يتحلى المقاتل بالخوف من الله وتقدير الحاخامين الصالحين الذين لم يرتكبوا المعاصي، ويجب أن يعرفوا السبب الذي من أجله تدور الحرب».

وفي بعض الأحيان لا تكتفي الحاخامية العسكرية بالسماح للحاخامات المتطرفين بتحريض الضباط والجنود على القتل والفتك بالعزل من المدنيين؛ بل تسمح أيضا لمجموعات هامشية لا تحظى باعتراف رسمي بتحريض الجنود خلال الحروب، كما حدث في حرب ٢٠٠٨م.

وقد سمحت الحاخامية العسكرية بتوزيع منشور على الجنود، يحمل توقيع حركة «تلاميذ الحاخام إسحق جيزنبرج» يدعو إلى «عدم الاكتراث بحياة المدنيين في غزة، فهم مجرمون، ونحن ندعوكم إلى تجاهل كل القيم والأوامر التي من شأنها أن تعرقل سير القتال كما يجب أن يكون... دمروا العدو».

حرب غزة ٢٠١٤م:

لقد مثلت الحرب التي شنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤م أوضح النماذج على أن جيش الاحتلال بات يخوض حروبا دينية تحت تأثير تعاظم تمثيل المتدينين في مستوياته القيادية العليا. وإن كانت جميع ألوية «الصفوة» التي شاركت في شن الحرب قد ارتكبت جرائم بشعة ضد الفلسطينيين، إلا أنه كان لافتا بشكل خاص حقيقة أن لواء «جفعاتي» كان صاحب الباع الأطول في تنفيذ الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين العزل؛ وذلك لأن هذا اللواء كان تحت قيادة قادة من التيار الديني.

فغداة بدء الحملة البرية التي شنها الجيش على التجمعات المدنية الفلسطينية، بعث قائد «جفعاتي» العقيد عوفر فنتور، وهو خريج إحدى المدارس الدينية من إحدى مستوطنات الضفة الغربية، رسالة إلى قادة الكتائب في اللواء طالبهم بتنفيذ العمليات «تماما كما أمر الرب».

وقد جاء في أمر القتال: «لقد اختارنا الرب والتاريخ أن نكون رأس الحربة في الحرب ضد العدو الإرهابي الغزي، الذي يلعن ويسب إله إسرائيل». وأضاف: «فلننظر إلى السماء وندعو إلهنا الواحد إله إسرائيل ليكتب لنا النجاح لأننا نقاتل من أجل شعبه المختار في

مواجهة عدو يسبك... أيها القادة وأيها الجنود إله إسرائيل سيكون معكم وسيقاتل إلى جانبكم، قولوا: آمين».

لم يكتف فنتور بإصدار الأمر بهذه الصيغة الموغلة في طابعها الديني، بل إنه توجه عشية الحرب لكبار المرجعيات الدينية اليهودية ومديري المدارس الدينية الرائدة وطلب منهم «إقامة الصلوات» من أجل تسهيل مهمة الجيش الدينية.

وتفاخر فنتور في مقابلة مع صحيفة «همشبحاه» الدينية أنه عكف على إقامة صلاة «الفجر» من أجل الابتهال والدعاء لتحقيق الانتصار، حيث قال: «إنني أحرص على إطالة الصلاة من أجل جنودي وسلامتهم»، على حد تعبيره. وواصل فنتور حديثه: «لاسيما في أوقات الحرب يتوجب على رجال التوراة أن ينكبوا عليها بالدراسة من أجل أن يحقق الرب الآمال المرجوة من جنودنا. إن تعليم التوراة ضمانة حماية لشعبنا وجيشنا أكثر من أية وسيلة أخرى». ويجاهر فنتور بأنه يحاول التأثير على جنوده من العلمانيين من خلال التركيز على الخطاب الديني، حيث يقول: «عليكم أن تعوا أنه عندما يلتحم المرء مع حقائقه الداخلية، فإن أكثر الناس كفرا وجحودا للخالق سيؤمنون به».

وواصل فنتور خطابه الديني مدعيا أن معجزات إلهية تحققت أثناء الحرب، زاعما أنه تقرر تدمير منازل في أحد الأحياء الفلسطينية «وكان

المخطط أن تتم عملية التفجير قبل طلوع الفجر، لكن تأخر الجنود، فخشينا أن نكتشف، فإذا بغيوم تغطي المنطقة لتسهل علينا المهمة ولا ينكشف أمرنا، وهكذا فجرنا البيوت دون أن يشعر بنا أحد».

لكن فنتور تجاهل حقيقة أن موازين القوى كانت تميل بشكل جارف لصالح قواته وأن جرافات الاحتلال كانت تدمر المنازل الفلسطينية بعد أن يتم قصف المنطقة بشكل كثيف وفي ظل غطاء جوي متواصل. ومع كل ذلك، فقد كان العدد الأكبر من الجنود الصهاينة القتلى خلال الحرب من اللواء الذي قاده فنتور.

وقد أقر جنود خدموا تحت إمرة فنتور أنه عندما عثر على جثث خمسة من مقاتلي حماس قتلوا في أعقاب معركة، بأنه رفع يديه للسماء، وقال: «شكرا لك ربي».

وقد اعتبر المحامي أوري ريغف، الذي يرأس جمعية حقوقية إسرائيلية أن ما جاء في الأمر القتالي للعقيد فنتور يعني أنه يؤسس لحرب دينية.

ويرى الباحث والكاتب الصهيوني ديمتري شومسكي أن الصيغة الدينية لأمر القتال، الذي صدر عن فنتور يدلل على «تدين الفضاء العسكري والسياسي والقومي» في إسرائيل. ويلفت شومسكي إلى

نقطة بالغة الأهمية تتمثل في أنه حتى العلمانيين وأكثرهم «يسارية» يتبنون الخطاب الديني بشكل عملي لأنهم تبنوا الصهيونية التي قامت على أساس دعاوى دينية وعرقية، برغم أن مؤسسيها علمانيين. وبحسب شومسكي، فإن القبول بالخطاب الديني في الجيش والمؤسسات الأمنية يأتي لأن أحدا في إسرائيل لا يمكنه أن يقبل تجاوز البعد الديني العرقي كعنصر رئيس في هوية الدولة.

وبحسب الباحث الصهيوني كوبي بن شيمون، فقد دللت حرب غزة ٢٠١٤م أكثر من أي حرب أخرى على تعاظم الطابع الديني للجيش وهيمنة الخطاب الديني عليه وعكست تأثير الحاخامات المتزايد. ويشير بن شيمون إلى أن مظاهر تبني الجيش للطابع الديني تمثل في قيام الجنود بصلوات جماعية قبيل وبعيد كل عمل حربي، حيث أصبح هذا السلوك تقليدا بالنسبة لجيش الاحتلال.

القادة المتدينون الأكثر إجراما:

يجزم الباحث الإسرائيلي يجيل ليفي بأن تأثير العقيدة الدينية والتعاطي مع الجهد الحربي كفرائض يجعل القادة المتدينين أكثر استعدادا من غيرهم للمس بالمدنيين العرب. وبحسب ليفي، فإن الجنرالات والقادة المتدينين يرون أن المعيار الأساس لديهم هو تحقيق حسم عسكري بغض النظر عن مدى تأثر مدنيي «العدو» بهذا الجهد،

على اعتبار أن هذا يمثل استجابة لإرادة الرب. ولا يتردد ليفي في القول إن الجنود والضباط المتدينين يتعاملون مع العرب كامتداد للعمالقة الكنعانيين الذين تحدثت التوراة والتلمود عن المعارك ضدهم، لذلك فهؤلاء الضباط مستعدون للقيام بعمليات «تطهير عرقي» فقط من أجل ضمان التخلص من العرب. وبحسب ليفي، فإن ما يثير الاستهجان حقيقة أن قيادة الجيش لا تحرك ساكنا من أجل مواجهة هذا الواقع.

وقد ارتبط تدشين لواء «هناحل هحريدي» الذي ينضوي تحت إطاره أتباع التيار الديني الحريدي بارتكاب سلسلة من عمليات القتل التي استهدفت الأسرى الفلسطينيين بعد إلقاء القبض عليهم. وقام جنود هذا اللواء في بعض الأحيان بقطع رؤوس المقاومين الفلسطينيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم، وفي مرات عديدة قاموا بتقاذفها بأرجلهم كما لو كانت كرات قدم، وقام عدد من الجنود بتوثيق ما فعلوه بتصوير هذه الممارسات.

التأثير على دائرة صنع القرار

ونظرا لإدراك النخب الحاكمة في تل أبيب عمق تأثير الخطاب الذي تتبناه المرجعيات الدينية من الصراع، فقد أخذت على محمل الجد ردة فعل التيار الديني الصهيوني على أي جهود تبذل من أجل تحقيق تسوية سياسية للصراع؛ وذلك بسبب النسبة العالية جدا من القادة المتدينين في المواقع القيادية في الجيش والمؤسسات الأمنية والاستخبارية.

وقد ردعت تهديدات المتدينين صناع القرار في الكيان الصهيوني عن التعاون مع الجهود الدولية الهادفة لتحقيق تسوية سياسية للصراع خوفا من التيار الديني. وقد مثل الخوف من ردة فعل الجمهور الصهيوني المتأثر بالتعبئة التي يعكف عليها التيار الديني أحد أهم العوامل التي جعلت الحكومات الصهيونية المتعاقبة لا تتحمس لتطبيق الاتفاقات التي وقعتها مع الفلسطينيين، حتى في الوقت الذي أبدى فيه ممثلوه منظمة التحرير الفلسطينية استعدادات لتقديم تنازلات كبيرة.

إن الشهادة التي قدمها وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق يوسيف تومي لبيد والذي كان عضوا في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن تستحق التوقف لدلالتها الواضحة على مدى تأثير تغلغل التيار الديني في الجيش والمؤسسة الأمنية على مواقف الحكومة من الصيغ التي تطرح لتسوية الصراع العربي - الصهيوني.

يؤكد لبيد الذي كان من المتحمسين لحل الصراع مع الفلسطينيين، أنه اكتشف أن أية حكومة إسرائيلية لا يمكنها أن توقع على تسوية سياسية تتضمن الانسحاب من الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات اليهودية فيها، بسبب المقاومة التي سيبديها المستوطنون، الذين سيحظون بدعم من الجنرالات والقادة المتدينين في الجيش. وحذر لبيد من نشوب حرب أهلية داخل إسرائيل في حال تم تفكيك المستوطنات، حيث لم يستبعد تصدع الجيش، أو تمرده بسبب الثقل الكبير للمتدينين داخل هيئاته القيادية واستعداد القادة والضباط المتدينين لرفض تعليمات الحكومة المنتخبة وقبول تعليمات الحاخامات والمرجعيات الدينية التي تجزم بعدم جواز الانسحاب من الأراضي المحتلة، موضحا أن رؤساء الوزراء سيفضلون دوما بقاء الصراع مع العرب، على خطر انفجار الأوضاع الداخلية.

إن أكثر ما جسد مخاوف المستوى السياسي من تبعات تعاظم تمثيل المتدينين في المواقع القيادية للجيش حقيقة أن الضباط والجنود المتدينين باتوا في مناسبات عدة لا يترددون في رفض تنفيذ التعليمات العسكرية بحجة تعارضها مع أحكام التوراة أو تعليمات الحاخامات.

فقد أبدت مجموعة من الضباط والجنود المتدينين اعتراضها على تنفيذ تعليمات عسكرية بحجة أنها تتناقض مع تعاليم الشريعة. فقد

قامت مجموعة من الضباط والجنود برفع لافتات عشية تنفيذ خطة «فك الارتباط» مكتوب عليها «لن نخلي المستوطنات».

ولم يكن من المستهجن أن يعلن ضباط وجنود وحدة «شمشون» الخاصة وأغلبيتهم الساحقة من الصهاينة المتدينين خلال احتفال نظم في حائط البراق بتاريخ ١٢-٣-٢٠١٠م أنه في حال أصدرت الحكومة أوامر لهم بإخلاء مستوطنات، فإنهم سيرفضون تطبيق هذه التعليمات، مع العلم أن جميع هؤلاء الجنود تتلمذوا في المدرسة الدينية العسكرية في مستوطنة «هار برخاه»، التي تقع شمال مدينة نابلس، شمال الضفة الغربية.

ونظرا لأن جزءا غير قليل من الضباط المتدينين، يقيمون في المستوطنات، فإن الحكومات الصهيونية تدرك أنهم سيعارضون أي قرار تتخذه لإخلاء المستوطنات، وليس من المستبعد أن يعملوا على منع الانسحاب حتى بالقوة. وأعلنت مجموعة من الضباط والجنود المتدينين في أغسطس ٢٠٠٧م أنها سترفض الإسهام في تطبيق قرار المحكمة العليا الإسرائيلية القاضي بإخلاء منزل يعود لفلسطيني سيطر عليه المستوطنون اليهود في مدينة الخليل، بعد أن أصدرت مجموعة من الحاخامات فتوى بهذا الشأن.

وقد أبدى دان مريدور، الذي كان وزيرا مكلفا بالإشراف على الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، تشاؤمه إزاء إمكانية نجاح

أية حكومة إسرائيلية في تنفيذ خطوة سياسية تتطلب انسحابا من الأراضي المحتلة على اعتبار أن الحكومات الإسرائيلية ستأخذ دائما بعين الاعتبار وحدة الجيش؛ حيث إن هناك احتمالا كبيرا في أن ينظر الضباط والجنود المتدينون لأي قرار للحكومة وفق سيل الفتاوى الدينية التي يؤمن هؤلاء الضباط إن مكانتها تعلو على مكانة قرارات الحكومات المنتخبة.

ومن الواضح أنه في حال واصل أتباع التيار الديني الصهيوني تبوؤ المواقع القيادية في الجيش والمؤسسة الأمنية على هذا النحو، فإن الاستشارات التي يقدمها الجنرالات المتدينون للمستوى السياسي ستكون متأثرة إلى حد كبير بمواقفهم الدينية.

من ناحية ثانية فإن الأحزاب الإسرائيلية تتنافس فيما بينها على استمالة الجنرالات الذين يتسرحون من الخدمة العسكرية لضمهم لقوائمها الانتخابية، الأمر الذي يفتح الطريق أمامهم للمشاركة في صنع القرار السياسي. وكلما زاد عدد أتباع التيار الديني الصهيوني الذين يتسرحون من الجيش برتب عالية يزداد تأثير هؤلاء على دائرة صنع القرار السياسي، مما يعني أن اندفاع أتباع هذا التيار لتبوؤ المناصب القيادية في الجيش سيعمل على تعميق تأثير التيار الديني الصهيوني في عملية صنع القرار السياسي.

وقد كتب باروخ كميرلينغ، أحد أبرز علماء الاجتماع في الكيان الصهيوني، محذرا من تداعيات تسلل المتدينين للهيئات القيادية في الجيش، ومطالبا بتشتيت الضباط والجنود المتدينين والعمل على عدم جمعهم معا في الوحدات نفسها. وحذر كميرلينغ من خطورة تداعيات هذا الواقع على النظام السياسي الصهيوني، حيث قال: «من الصعب أن ترى كيف يمكن لجيش فيه عدد كبير من الضباط الموالين لأيدلوجيا المستوطنين المتدينين أن يخلي مستوطنة يهودية في حال تلقي أوامر بذلك من المستوى السياسي، إنني أجد صعوبة في تخيل كيف يمكن للجيش الإسرائيلي أن يتطهر أيدلوجيا».

وقد حذر الشاعر والأديب الصهيوني إسحاق ليئور من أن السماح للمرجعيات الدينية باحتكار تثقيف الجيش والجنود سيحول إسرائيل إلى «أسبرطة دينية». وبحسب ليئور، فإن حاجة الجيش لزيادة دافعية الشباب اليهودي للانخراط في الوحدات القتالية دفع الجيش إلى الاستعانة بالحاخامات وتوظيف دورهم التثقيفي. ولا يساور ليئور شك في أن الحاخامات باتوا يحددون المعيار الأخلاقي للجنود، محذرا من أن السماح للحاخامات بلعب هذا الدور قد أفضى في الواقع إلى بروز جيشين، جيش يتبع القيادة العسكرية وجيش يتبع المرجعيات الدينية.

دور الحاخامات في تحديد أهداف الحرب

إن هناك ما يدلل على أن الحاخامات باتوا يسهمون في تحديد أهداف الحرب. فحتى في ستينيات القرن الماضي، عندما كان حزب العمل اليساري، الذي يمثل العلمانيين الغربيين، يدير شؤون الحكم في الكيان الصهيوني، تمكن الحاخامات من إملاء مواقفهم على الحكومة وإلزامها في بعض الأحيان بتبني أهداف سياسية للحروب ضد العرب تعبر عن التوجهات الدينية والعقائدية لهؤلاء الحاخامات. فعشية حرب ١٩٦٧م وقبيل جلسة الحكومة السرية التي ناقشت مسألة تضمين احتلال القدس الشرقية لتكون أحد أهداف الحرب، وقف حاخام الجيش الأكبر الجنرال شموئيل غورن أمام مدخل الحكومة وتعرض لوزراء الحكومة الواحد تل الآخر لإقناعهم بتأييد قرار باحتلال المدينة، وهذا ما كان.

وتبين أن قيادة الجيش الصهيوني تتشاور مع الحاخامات، لاسيما الذين يديرون ويرأسون مدارس التمهيد العسكري قبل تحديد أماكن انتشار الجيش في الضفة الغربية.

الدفع نحو الدولة الدينية

عندما يتزامن اندفاع المتدينين نحو المواقع القيادية في الجيش مع طغيان تأثير الحاخامات على المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية، فإن هذا الواقع يوفر بيئة تساعد التيار الديني الصهيوني على تحقيق هدفه المتمثل في جعل إسرائيل «دولة دينية»، يكون القول الفصل فيها لتعاليم التوراة وتوجيهات المرجعيات الدينية.

وقد عبر عدد من الحاخامات من ذوي التأثير الكبير على الجيش عن هذا التوجه بشكل واضح وصريح، حيث دعا بعضهم إلى تغيير النظام السياسي في إسرائيل وتحويل إسرائيل إلى «دولة دينية صرفة».

وقد نشر الحاخام إيلي سدان الذي أقام الأكاديمية الدينية قبل العسكرية في مستوطنة «عيلي» مقالا دعا فيه إلى تأسيس «دولة اليهود» من جديد، في إشارة إلى عدم اعترافه بالنظام الحالي القائم في الكيان الصهيوني، وحث صراحة على التحرك لتغيير النظام السياسي لتحقيق هذه الغاية، حيث جاء في المقال: «لقد كان الخطأ المأساوي للجماعات التي مثلت التيار الديني الصهيوني أنها اكتفت بنجاحات محلية [استيطانية]، ولم تخض نضالا مبدئيا حازما ضد الزعامة الصهيونية على اختلاف تياراتها مباشرة بعد حرب الأيام الستة من أجل إخضاع الدولة لتوجهات التوراة».

صبغ الفضاء الاجتماعي في الجيش بالصبغة الدينية

لا يقتصر دور الحاخامات في الجيش على الجانب التعبوي والتوجيهي بقصد رفع مستوى الروح القتالية، بل يتعداه إلى التأثير على الفضاء الاجتماعي داخل الجيش. وقد حرص الجيش على تمكين هؤلاء الحاخامات من إعداد الجنود والضباط للحياة الأسرية بعد الزواج. وينظم الجيش في قواعده دورات للجنود والمجندات يحاضر فيها حاخامات حول «قيم الزوجية» وفق «الشريعة» اليهودية. وتقول ضابطة شاركت في إحدى الندوات أن أحد الحاخامات الذين حاضروا في الندوة قال: «يتوجب على المرأة أن تمنح الزوج الشعور بأنه صاحب القوامة في البيت من أجل ضمان تواصل الحياة الزوجية واستقرار العائلة». وقد تقرر أن يتم لقاء بين الحاخام وضباط وجنود الوحدة العسكرية المتزوجين بقصد التأثير على طابع الحياة الزوجية لهؤلاء.

ويحرص الجيش بسبب تعاظم دور المتدينين فيه على صبغ الاحتفالات والمراسيم العسكرية بالصبغة الدينية. ويقول درور زئيفي، وهو علماني حضر تخرج والده كضابط، حيث قال: «بدا لي بشكل واضح من خلال حفل التخرج أن جيشنا هو جيش المستوطنين وجيش الحاخامات، جيش الصلوات والرسائل الدينية، هذا يدلل على واقع الحال داخل الجيش».

إن ما يدلل على مظاهر تدين الفضاء الاجتماعي والشخصي في الجيش يتمثل في قرار الجيش محاكمة جندي علماني وسجنه لعدة أيام لأنه أدخل للقاعدة التي يعمل فيها فطيرة من لحم الخنزير، مع العلم أن مثل هذا السلوك كان ينظر إليه داخل الجيش على أنه حق مشروع لكل جندي ويعبر عن الحرية الشخصية لكل جندي.

ويقول المعلق العسكري عاموس هارئيل إن الحاخامات العسكريين للجيش «يبثون دعاية دينية في الجيش الإسرائيلي، تحت غطاء استخدام المحركات والمفاهيم التي تعلمها الكتب الدينية وتراث إسرائيل لتعظيم قدرة الجيش على تحقيق الانتصار». ويضيف هارئيل: «موافقة القيادة العليا للجيش على مبادرات الحاخامين العسكريين لتعريض الجنود غير المتدينين لدعاية دينية تتناقض وواجب رئيس الأركان والجنرالات - ومن فوقهم وزير الدفاع والحكومة - تجاه المواطنين الذين ألزمهم القانون بارتداء البزات العسكرية».

وقد تسللت القناعة لدى الكثير من ذوي الجنود العلمانيين في الجيش بأن الحاخامات تمكنوا من السيطرة على الجيش. وقد أرسل يوحنان نتنكا، وهو والد جندي خدم في إحدى قواعد سلاح الجو

في جيش الاحتلال، رسالة إلى رئيس هيئة أركان الجيش السابق بني غانز، كتب فيه: «شيئا فشيئا وبهدوء يسرق الحاخامات الجيش الذي تقوده، مما ينقله لي ابني يتبين أنه لن يطول اليوم الذي لن يقوم الجيش بتجنيد أحد بدون الحصول على تصريح من الحاخامات».

تقليص مجال النساء في الخدمة العسكرية:

إن أكثر ما يدلل على التغيير الذي تركه تغلغل المتدينين في جيش الاحتلال وتعاظم ثقل تأثير الحاخامات عليه يتمثل في تراجع دور النساء في الجهد الحربي، بسبب خروج المرجعيات الدينية اليهودية ضد خدمة النساء العسكرية، برغم أن القانون يفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الإناث كما الذكور.

ونظرا لإدراك قيادة الجيش الحاجة لتجنيد أبناء التيار الديني، فقد حرصت على التوافق مع الحاخامات والضباط والجنود المتدينين في كل ما يتعلق بظروف استيعاب النساء في الخدمة العسكرية.

فقد حظر الجيش على صديقات الجنود العلمانيين المشاركة في الاحتفالات التي ينظمها الجيش بمناسبة نهاية دورات الضباط وهن يرتدين لباسا قصيرا بحجة المحافظة على مشاعر الجنود المتدينين. وقد رفض جنود متدينون في مرات عديدة السماح لمجندات بالنوم في القواعد التي يخدمون فيها، برغم أن كانت هناك غرف لاستيعابهن

بشكل منفرد، كما رفض الجنود السماح للمجندات بتناول الطعام معهم بدعوى أنه هذا محظور من ناحية دينية. ونتاج هذا الموقف فقد وافق قائد القاعدة على نقل المجندات للمبيت في قاعدة أخرى.

وتؤكد كرميلا منشه، المراسلة العسكرية للإذاعة العبرية أنه في ١٤٠٠ مناسبة واحتفال منع الجيش وجود مجندات، بسبب وجود جنود متدينين. ومنع ضابط مجندات من الصعود لأوتوبيس عسكري خشية المس بمشاعر جنود متدينين.

وقد ثارت ضجة أخرى عندما رفض جنود في إحدى دورات إعداد ضباط الاستماع لأغانٍ تؤديها مجندات في احتفال نظم في نهاية الدورة، بحجة أن هذا يتناقض مع معتقداتهم الدينية. وقد دافع مدير إحدى المدارس الدينية التي تلقى فيها هؤلاء الجنود تعليمهم عن سلوكهم معتبرا أنه لا يجوز وضع الجنود أمام خيار إما أن يحافظ على طابع حياته الديني أو أن يصبح ضابطا.

وإن كانت أبسط مقتضيات احترام التراتبية في الخدمة العسكرية أن يلبي الضباط من الرتب الدنيا تعليمات الضباط من الرتب الأعلى، إلا أن هذا المبدأ لا يسري على الحاخامات العسكريين، الذين يرون أن الاستجابة لتعليمات القيادات العليا تخضع لاعتباراتهم الدينية فقط.

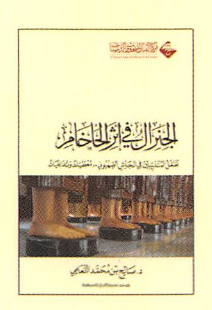
وقد حدث في ٢٨ يناير ٢٠١٢م، أن توجهت اللواء أرونا بربي، قائدة شعبة «القوى البشرية» في الجيش، لكتيبة «نيتسي يهودا» وهي كتيبة جنودها من الضباط المتدينين الحريديم بهدف الحديث للضباط والجنود عن المشاكل التي يواجهونها، فما كان من حاخام الكتيبة، وهو النقيب أرئيل إلياهو، إلا أن رفض طلبها، بحجة أنه لا يجوز لها بوصفها امرأة أن تتحدث مع جنوده. وقد برر الحاخام رفضه بالقول: «النساء لا يحق لهن دخول هذه الكتيبة لا كقائدات ولا كمدربات».

ومن المفارقة أن جيش الاحتلال شكل عام ٢٠٠٤م لجنة لدراسة تحسين اندماج المرأة في الجيش، لكنه وضع على رأس اللجنة عقيدا وحاخاما هو يلون فرحي، حيث أوصت اللجنة بتشكيل فريق لتنظيم اندماج النساء في الجهد الحربي. لكن قيادة الجيش نصبت عقيدا وحاخاما آخر وهو إفيحاي روزنسكي، الذي أصبح فيما بعد الحاخام العسكري الكبير للجيش، ليكون على رأس الفريق. وكما يقول الباحث يجيل ليفي فإنه بدلا من أن يحرص الفريق بقيادة روزنسكي على الاهتمام باندماج المجندات، فأنه بات يحرص على مراقبة مدى التزام المجندات بالزي العسكري التقليدي وعدم تجاوزهن الحدود في لبس الملابس القصيرة، ومراقبة العلاقات بين الجنود والمجندات.

وقد حذر الجنرال آفي زمير، الذي شغل حتى صيف ٢٠١١م

منصب قائد شعبة «القوى البشرية» في الجيش من تداعيات فرض طابع التدين على الجيش، حيث أوضح أن المتدينين ينسفون «الرسمية العلمانية» للكيان الصهيوني من خلال الدفع بالجيش نحو التدين على هذا النحو. وقد استند زمير إلى نتائج بحث أجرته العميد جيلا كليف أمير، مستشارة رئيس هيئة الأركان لشؤون المجندات، حيث أكدت النتائج أنه بفعل تعاظم تأثير المتدينين على الجيش فإن المجندات يتعرضن للإجحاف والإقصاء. وبحسب زمير، فإن البحث دلل على أن القيادة العلمانية تسلم بالإكراه الديني الذي يفرضه المتدينون والمرجعيات الدينية على الجيش.

المحتويات



الجنرال في إثر الحاخام

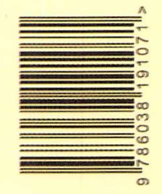
تُعنى هذه الدراسة برصد مظاهر اختراق التيار الديني اليهودي للجيش والمؤسسة الأمنية الصهيونية، إلى جانب تحليل الأسباب الكامنة وراء توجه هذا التيار لإحداث هذا الاختراق، والإحاطة بالظروف التي ساعدت على تحقيق هذا الهدف، فضلا عن تعقب ماكينزمات التحرك التي اتبعها التيار الديني في تأمين عملية الاختراق على هذا النطاق الواسع. وستناقش الدراسة مواقف التيارات الدينية من الخدمة العسكرية والتحولات التي طرأت على هذه المواقف وأسبابها.

هذه الدراسة تسلط الضوء على واحد من أهم المتغيرات التي تؤثر على عملية صنع القرار في الكيان الصهيوني وحركة المجتمع في هذا الكيان، علاوة على أنها تسمح بتفسير العديد من مظاهر السلوك الصهيوني السياسي والعسكري والاجتماعي في العقدين الماضيين من خلال الأخذ بعين الاعتبار طابع الاختراقات التي حققها التيار الديني داخل الجيش والمؤسسة الأمنية.



مكتب مجلة البيان
ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض - ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : ٠٠٩٦٦١١٤٥٤٦٨٦٨





ردمك :١-٠٧-٨١٩١-٦٠٣-٩٧٨